

مقدمة:

زملائي وزميلاتي،

منذ عامين، بالتمام والكمال، وعدتكم فانتخبتموني. وها أنا، اليوم، أمثلُ أمامكم على منبر جمعيتنا العموميّة العاديّة، لأؤدّي عن كلّ قولٍ أو عملٍ حساباً، يقيناً منكم ومنّي أنّ لا خفيّ إلاّ سيظهر في يوم الدينونة هذا، وأنّ من يعمل مثقالَ ذرّةٍ خيراً أو شراً يرهه.

زميلاتي والزملاء،

أعطيتموني كثيراً، فلُكم أن تطالبوني بكثير.

منحتموني ثقتكم والمحبة.

جعلتموني فرسَ رهان.

كلّلتُم جيبني بأمجاد المحاماة.

أدرجتُم اسمي في قائمة النقباء.

فوضتموني العمل والكلام باسمكم والتمثيل.

وها إنّني، في نهاية المطاف، أمثلُ أمامكم، أقدمُ لكم كشفَ حساب، وجدول إنجازات، وسترون وتلمسون أنّ السّلالَ تضيقُ بالغلّال، وأنّ الكرومَ مثقلةٌ بعناقيدها، وأنّ البيادرَ عامرةٌ بالحبوب، وأنّ الانجازات نواطق.

أولاً- في الشأن الوطني:

إنَّ الرسالة التي ندبتُ نفسي لها لا تقتصرُ على حقلٍ واحدٍ، إنما تتناولُ مختلفَ الحقولِ الوطنيَّة، دفاعاً عن حقوقٍ خاصَّةٍ وعامةٍ مهدورةٍ وصيانةً لمبادئٍ هي سياجُ الأفرادِ والجماعاتِ . هكذا نشأت نقابةُ المحامين ترفد الدولة اللبنانية المعاصرة لها ثروات في العلوم السياسية والمبادئ الإخلاقية والتطلعات القانونية والدستورية. إنَّ تاريخَ النقابة حافلٌ بالمآثرِ والقيم التي اكتنزها المحامون الرسل عبر ذواتهم في ذاتِ وطنهم لبنان ليطلقوها ذوداً عن الحقِّ، وزاداً للجائعِ إليه، وسيفاً قاطعاً للظلمِ والقهر، وموئلاً الدفاع عن الحريَّات على اختلافِ حقولها وميادينها.

هذه هي الوديعةُ الوطنيَّة والإنسانيَّة التي رأيتُ أنني قد أوعدمت عليها انتصاراً للعدالة التي تتصَفُ بالمعرفةِ والجرأة والتجرّدِ خدمةً لا استثناءً. على هذه الدروب التي سلكتها إزددتُ رغبةً في التصدّي والعراك حتى النصر، النصر الوطني الجماعي لا النصر الفردي الشخصي. لقد حاربتُ أحابيلَ السياسة المتلبّسةً بالوطنيَّة والمصلحة الشعبيَّة العامة، ومزّقت الحجب والستائر، وكشفت الخفايا والبواطن، لتجلو الحقائق في مصدرها وموردها ومقاصدها. ولم أشهر السيفَ طعناً وتجريحاً وتشهيراً بل بذلاً للجهود والتضحيات في التوافقِ أولاً بين الآراء المتضاربة، وفي الاهتمام بالتسوية التي تؤدّي الى تضافر القوى للنهوض بما يقي الوطن والأمة من الانقسام والتجزئة والانهيال، وإذا بدا اعوجاجٌ أو التواءٌ كانت المبادرة المثلى في التقييم والتصحيح والإصلاح.

وأؤكد استمرارَ التواصلِ مع مختلفِ الفئاتِ، في جميعِ المواضيعِ اختلافاً أو اتفاقاً، وإتمامَ توحيدِ الكلمة، في صيانةِ لبنان في إطارِ التزامِ الثوابتِ التي قام عليها أساساً الكيانُ اللبناني وقواعده، ضمنَ الأسرةِ اللبنانية الواحدة، فيحترّمُ كلُّ فردٍ من أفرادها حقوقَ الآخرين ويلتزمُ واجباته ويعتمدُ الحوارَ وتبادلَ وجهاتِ النظر أداةً وحيدةً لحلِّ أي نزاعٍ طارئٍ. ومن المهمّ جداً أن يتقنَ اللبنانيون رصانةَ الحوارِ وآدابَ المخاطبة، فالعنف الكلامي أو المادي يزيدان الأمورَ تعقيداً دون إفساح المجال لإيجادِ الحلولِ لها. ودعوتُ على الدوامِ الى مناهضةِ النزعاتِ السياسيَّة بالأساليب والطرق الديمقراطيَّة.

ثانياً- في أهم الإنجازات التي حققتها النقابية بالتعاون مع مجلس النقابة (٢٠٠٩/١١/١٥) -
 (٢٠١١/١١/٢٠):

١- إلغاء نسبة الـ ١٠% عشرة بالمئة التي كانت تدفع الى الكتاب العدول من أجل تحصيل الرسم العائد للنقابة على العقود المتبادلة:

إستناداً الى القانون الرقم ٧٠/٨ الصادر بتاريخ ١١ آذار سنة ١٩٧٠ وتعديلاته والمتعلق بتنظيم مهنة المحاماة والقرار الرقم ١٣٧٧ الصادر في ٢ أيار سنة ١٩٩١ المتعلق بأصول استيفاء الرسم النسبي لصالح نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس ولاسيما الفقرة (ج) من المادة الأولى منه، بناء على دراسة مفصلة مقدمة من النقابية إتخذ مجلس النقابة قراراً بإلغاء نسبة الـ ١٠% عشرة بالمئة التي كانت تدفع الى الكتاب العدول من أجل تحصيل الرسم العائد للنقابة وقدره واحد بالألف على العقود المتبادلة الموافق عليها لدى الكتاب العدول، مما استدعى تعديل القرار المذكور بقرار مشترك صادر عن وزير العدل والمالية بشأن أصول استيفاء هذا الرسم ووجوب قطع إيصالات بالمعاملات ورفع جداول بها الى النقابة.

٢- سحب مرسوم ABA

بتاريخ ١١/٨/٢٠١٠ أصدر نقيبا المحامين في بيروت وطرابلس بياناً زقاً بموجبه الى الزملاء المحامين، ولكل مناصر للحق، سحب المرسوم الرقم ٣٩٧١ تاريخ ٢٩/٤/٢٠١٠، والذي كان قد أنشأ فرعاً " لجمعية نقابة المحامين الأميركيين ABA "، وذلك بموجب المرسوم الرقم ٤٦٧٣ تاريخ ٢٨/٧/٢٠١٠، بناءً على إقتراح وزير الداخلية والبلديات، وبعد موافقة مجلس الوزراء، ووفقاً للأصول.

بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٠ صدرَ المرسومُ الرقم ٤٦٧٣ المتضمّنُ سحب المرسوم الرقم ٣٩٧١، وقد نُشرَ هذا المرسوم في الجريدة الرسمية العدد ٣٧ تاريخ ٥/٨/٢٠١٠. فكانت الخاتمة المرجوة والمنشودة في مساعيها ممّا ينعكس أيضاً على النقابات المهنية الأخرى المنظمة بقانون لإستمرار قيامها وثباتها وصيانة سيادتها الذاتية وتنفيذ أهدافها العامة في المجتمع والوطن.

ولم يكن هذا النجاح الذي حققه وليدَ ظرفٍ عابرٍ أو سائحةٍ خاطفةٍ، بل ثمرةً موقفٍ مجلسي النقابة في بيروت وطرابلس ومساعٍ حثيثةٍ ودراساتٍ، وإجتهاداتٍ، ومعارضةٍ حقوقيةٍ إشتراعيةٍ، ومحادثاتٍ رسميةٍ ببناءً على أعلى المستويات، " إنطلاقاً من معالي وزير الداخلية والبلديات المحامي الصديق زياد بارود " الذي أبدى كل تفهمٍ إيجابي. وقد قام نقيباً المحامين في لبنان بكل هذه المساعي والدراسات والمراجعات ذوداً عن مبادئ عامةٍ تعتمدُ في البناء والترسيخِ وكلّ ما يملئ عليهما الواجبُ الوطني والمهني والقانوني.

وما تحقّق في إطارِ رسالةِ المحاماةِ الهادفةِ الى نصرَةِ الحقِّ ورفعِ رايةِ العدلِ، سيبقي الحق، إشتراعاً وإجتهاداً وتنفيذاً، مشرقاً بين أيدي نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس.

٣- تعديل نظام الاختبارات للتدرج والجدول العام:

ما أن تسلمت مهامني حتى ساورني يقين أن تطبيق نظام الإختبارات وفقاً لأحكام المادتين ١٩ و ٤٣ من النظام الداخلي بعد مدة من الزمن، ثغرات يجب أن تعالج بحيث يجري تعديلها لما يؤمن أكثر الغاية التي من أجلها وضعت هذه الإختبارات تعويضاً عن عدم تطبيق نظام الشهادة المؤهلة.

وبعد التداول والمناقشة، أصدر مجلس النقابة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٥ قراراً بتعديل المادتين المذكورتين لرفع المستوى المهني وتمكين أصحاب الكفاية المؤهلين وحدهم لحمل رسالة الدفاع عن حقوق الناس وحرّياتهم. وقد تضمن هذا التعديل، فيما تضمن، تعيين دورة واحدة في السنة لكل من الاختبارين، الانتساب إلى النقابة والنقل إلى الجدول العام، مع إمكانية المجلس عند الاقتضاء إجراء دورة أخرى أو أكثر.

وإن التعديلات تتعلق أيضاً بمواد الاختبارين الشفهي والخطي وبإلغاء علامة الشفهي في اختبار النقل إلى الجدول العام.

وقد جرى تطبيق هذا النظام الجديد بصورة فاعلة بحيث بدأ يعطي ثماره لجهة الكفاية والأهلية والمناقبية المهنية التي يجب ان يتمتع بها كل طالب تدرج وكل محام ممارس.

وإن نتائج الإختبارات أصدق دليل على أهمية هذا النظام.

٤- توقيع عدّة بروتوكولات تفاهم أو تعاون ووضعها حيز التنفيذ:

(١) توقيع بروتوكول بين نقابة المحامين في بيروت ودار صادر للنشر: لإطلاق المكتبة

الإلكترونيّة مباشرة من مكاتب المحامين على موقع النقابة مجاناً عليهم ودون أي بدل واستعمال قاعدة معلومات الكترونية قانونية متخصصة، انسجاماً مع توجه النقابة في مواكبة التطوّرات التكنولوجيّة من حيث المعلومات والاتصالات ورغبتها في إنجاز خطوات عمليّة ومفيدة لتحديث العمل في النقابة وتطوير مهنة المحاماة وتحسين مستوى الإنتاجيّة والفعاليّة والمنافسة من حيث التوبيب والفهرسة والتوثيق الحقوقي وإنشاء بوابة إلكترونيّة حديثة في قواعد معلومات قانونية يحوي:

١- مجموعة " قوانين لبنان"، الخاصة بصادر وهي نصوص تشريعية وتنظيمية منذ العهد العثماني حتى تاريخنا هذا.

٢- مجموعة "صادر في التمييز" وهي سلسلة القرارات الصادرة عن محكمة التمييز اللبنانيّة منذ سنة ١٩١٩ بهيئتها العامة وغرفها المدنيّة والجزائيّة بالإضافة الى فهرس مفصّل بالمواضيع.

٣- مجموعة "صادر بين التشريع والاجتهاد" منذ سنة ١٩٩٦ وهي تحتوي على النصوص القانونيّة بالإضافة الى الاتفاقات الدولية والاجتهادات المنشورة وغير المنشورة وملخّص آراء هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل وديوان المحاسبة.

٤- مكننة كاملة لجميع أعداد مجلة العدل الصادرة عن النقابة منذ تأسيسها وإضافتها على قاعدة المعلومات الإلكترونيّة ووضعها بكاملها على الموقع الإلكترونيّ المتخصّص والمستحدث والمربوط بموقع النقابة الرسميّ على شبكة الإنترنت وتنفيذ اعمال التيويم بإضافة المعلومات الجديدة .

٥- وقد اتفق فريقا الإتفاق على إدراج حصص تدريبية خاصة بالمعلوماتية القانونية وخصوصاً كفيّة إستعمال الموقع المتخصّص للمحامين المتدرّجين - وجميع المحامين المنتسبين.

وفي حفل إطلاق البوابة الإلكترونيّة القانونيّة في بيت المحامي ٢٨/٩/٢٠١١ أَلقت النقيبة كلمة اعتبرت فيها أنّ المحاماة حلبة صراعٍ يتبارز فيه فرسانٌ جعلوا الكلمة قنبلةً، وهم يأبون أن يتسلّحوا بأسلحة قديمة أو تقليديّة، ومن هنا حرصت النقابة في بيروت على أن تؤدّي الدور الريادي في مواكبة التطور في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية، بإيجاد مرجع يعنى بتأمين وصول الزملاء المحامين الى "المعرفة القانونية" فعقدت التعاون هذا بينها وبين مكتبة صادر ناشرون.

(٢) توقيع بروتوكول بتاريخ ٢٣ حزيران ٢٠١١ بين النقابة والجامعة الأميركية للتكنولوجيا

AMERICAN UNIVERSITY OF TECHNOLOGY المعروفة بجامعة AUT

والممثلة برئيستها السيدة غادة حنين وجامعة لندن - كوين ماري، C/O School of Law,

Queen Mary University of London، من أجل التعاون لإعطاء حصص وصفوف

تحضيرية ودعوة أساتذة من جامعة لندن لتمكين المحامين من الخضوع الى إمتحانات LLM

ونيل دبلوم في القانون الدولي الأنجلوساكسوني وذلك في إطار المعهد المتخصّص في تدريب

المحامين.

(٣) الاتفاق المعقود مع دار الكتاب الإلكتروني: لتجهيز دور النقابة ومراكزها في المحافظات

والأقضية مجاناً بالعدة والمراجع القانونية للمحامي و"الحاسوب" والبرامج التي يصدرها الدار

من قوانين ونماذج دعاوى واجتهادات ومجموعات قانونية، وتحديث وتطوير مكتبات النقابة

وفروعها بسائر الوسائل اللازمة بما يواكب تكنولوجيا المعلومات.

وقد أَلقت النقيبة كلمة في توقيع بروتوكول التعاون بين نقابة المحامين والدار بتاريخ

٤/٧/٢٠١١ في بيت المحامي مشيرةً الى الاختراعات والاكتشافات التي حققتها البشرية

ومشددةً على أن تبقى نقابة المحامين في بيروت تتناول أحدث المخترعات والبرامج والمشاريع

في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وأدوات البحث القانوني بالوسائل الإلكترونيّة.

(٤) توقيع إتفاق مع شركة ADDIMA: لتقديم للنقابة مجاناً دراسة إستشارية عن الواقع الإلكتروني والمشاريع الإلكترونية تحديث النقابة بأجهزتها ومؤسساتها كافة لخمس سنوات.

(٥) الإتفاق مع مصرف بيبيلوس لإعطاء قروضٍ ميسرة للمحامين في شتى المجالات وتركيب صرافٍ آليّ في بيت المحامي.

(٦) الإتفاق مع مصرف اللبناني . الفرنسي: لإعطاء قروضٍ ميسرة للمحامين في شتى المجالات.

(٧) الإتفاق مع نقابة باريس: بشخص النقيب لتبادل الخبرات والثقافة والتدرج. وهو أول إتفاق من نوعه توج العلاقة التاريخية بين نقابتي المحامين في بيروت وباريس.

(٨) الإتفاق المعقود بين النقابة ممثلة بالنقابة وقنصلية فرنسا العامة في بيروت: ممثلة بقنصل فرنسا العام السيد Sylvain Riquier بتاريخ ٣ تشرين الثاني ٢٠١١ حول تسهيل شروط إعطاء فيزا Schengen لإقامة قصيرة في فرنسا لأسباب مهنية للمحامين المسجلين في نقابة المحامين في بيروت وتسهيل تأشيرات الإقامة الطويلة للمحامين الراغبين بمتابعة الدراسات العليا أو الخضوع لفترات تدرج في فرنسا.

(٩) توقيع بروتوكول تعاون بتاريخ ٢ تشرين الثاني ٢٠١١ بين النقابة والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ممثلة بشخص رئيستها اللبنانية الأولى السيدة وفاء ميشال سليمان: وتتناول تعديل القوانين التمييزية ضد المرأة في لبنان، وإعداد أنشطة مشتركة لتوعية المرأة اللبنانية، وإجراء الدراسات القانونية المتعلقة بأوضاع المرأة، ووضع الإستراتيجيات لتعزيز وضعها في المجتمع اللبناني، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

أعلنت فيها بكل صراحة: عهدٌ عليّ، وعلى نقابتي، أن نعلن في هذا اليوم الوطني الرائع، وفي مَعْقِلِ الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان، الذي هو نقابة المحامين، عن المضي في العمل، والتحرك، والنضال، لمحو آثار الرجعية والهمجية عن جبين تشريعاتنا اللبنانية، في مقدمتها كلُّ ما يقيمُ تمييزاً بين جنسٍ وآخر.

إن ما نُعلنه، الآن، أمامكم، ياسيدة اللبنانيين الأولى، وكذلك العزيزة السيدة رندا برّي، والذي نلتزم به، وعياً، وقناعة، وحضارة، لا نكون بدونها من لبنان، وفي طليعة مثقفيه ومناضليه، نجعله الآن وثيقةً خطيّةً، نوقّعها مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ولا نتخذ علينا شهوداً، إلا سيّدةً واحدة، نستغني بها عن ألف شاهد.

١٠- دراسة بروتوكول تفاهم وتعاون مع جامعة القديس يوسف ومركز الوساطة لديها:

لتعميم ثقافة الوساطة وتدريب المحامين عليها في مثل هذا المركز. وأن هذا المشروع لا يزال قيد الدرس والمناقشة.

٥- إطلاق "يوم المحامي":

أطلقت نقبية المحامين وبالإشتراك المتوازي والتنسيق مع نقابة محامي طرابلس الشقيقة "يوم المحامي" بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١١، وفي هذا الحفل عرضت النقبية صفحات من حياة المحاماة وسير فرسانها، وختمت كلامها بقولها: " أو كثيرٌ على المحامي أن نخصّص له في العام يوماً وهو الذي جعل الزمان له أياماً ؟ "

٦- قرار باصدار نشرة دورية عن أخبار النقابة:

بإقتراح من النقبية إتخذ مجلس النقابة قراراً بإعادة إصدار نشرة دورية تعطي أخبار النقابة، نقبياً ومجلساً ومؤسسات وأجهزة ومحامين لتقريب المسافات في النقابة وسائر المنتمين إليها.

ثالثاً- في أهم الانجازات التي حققتها النقبية بالتعاون مع لجنة ادارة صندوق التقاعد:

- إعادة تسليم الشيكات للمتقاعدين من قبل الإدارة المالية في النقابة بدلاً من إرسالها الى المصرف.
- موافقة اللجنة على عدم دفع عمولة الـ ١٠% مقابل تحصيل رسوم الواحد بالألف عن العقود المتبادلة.
- وضع مشروع تعديل لبعض مواد القانون ٨٨/٦٢ جرت دراسته وتبلّغت به نقابة الشمال ووافقت على كافة المواد المقترح إجراء تعديلها، وما زال المشروع قيد المناقشة.

- زيادة الراتب التقاعدي من مليون ومايتي ألف ليرة لبنانية الى مليون وأربعمائة الف ليرة لبنانية أي بزيادة مائتي ألف ليرة لبنانية.
- تقرر تعيين Auditor مدقق حسابات داخلي لصندوق التقاعد، على أن يبدأ مهمة لتقديم إستشارة مالية عن وضع أموال الصندوق.
- تكريم المحامين المتقاعدين، وقد تمت دعوتهم بحضور وزير العدل النقيب الأستاذ شكيب قرطباوي وخصّص لهم استقبال مع بوفيه في بيت المحامي (في ٢٧ تموز ٢٠١١).
- وقد عرضت النقابية على اللجنة بضعة مشاريع، وقد اتخذ بأحدها قرار مبدئي بالموافقة على دراسة مشروع تأمين صحي إختياري للمحامين.
- ان المشاريع الأخرى التي طرحتها النقابية دراسة آلية إحالة المحامي الى التقاعد وطريقة البت من الممارسة ودراسة مشروع إنشاء بيت للراحة للمحامي.

رابعاً- في نشاطات وأعمال النقابية ومجلس النقابة:

ولم يكن مجلسُ النقابة أيضاً يألو جهداً في سهره الدائم على إبداء الرأي والاشترار في حلِّ عقد الأمور المتّصلة بالحريّات وفي إطلاقِ الصوت لإظهار المخالفة في النصوص القانونيّة الأساسيّة التي تشلُّ بها الحياةُ العامّة، وهي التي تعدُّ أساساً لقيام الأُمّة ومتابعة السير على الدروب المؤدّية الى الطمأنينة والهناءة في العيش وبعث القوى لمتابعة الجدِّ والعمل وتأمين العيش الذي تصونُ حرمة المجتمعات والأُمم أو الدول في رقيّها واحترامها للحقوق . كما أنّ النقابة تحرصُ على الحريّات في نطاقها الفرديّ والجماعيّ فتسعى جاهدةً الى المحافظة عليها والدفاع عنها ومقاومة كلّ ما ينجم من إساءةٍ الى المفاهيم العامّة بعيداً عن المصلحة الشخصية أو المسايرة الظرفيّة التي تفشّلُ كلّ مسعىً الى تأمين المصالح التي تتجلّى فيها الحياة هناةً وسلاماً. وفي هذا المجال لا يسعها إلا أن تذكر المبادرات التي قامت بها خلال عهد النقابية وأهمّها:

- ١- أصدرَ مجلسُ النقابة في ٢٥/١١/٢٠٠٩ برئاسة النقابية بياناً يتعلّق بالقضاء ودعم استقلاله.
- ٢- كما أصدرَ المجلس بياناً بتاريخ ٢/٢/٢٠١٠ أدانَ فيه الاعتداء الذي تناولَ زملاء محامين في قصر العدل- طرابلس.

٣- تمّ تعديل نظام الاختبارات للانتساب الى النقابة، والانتقال الى الجدول العام بقرار مجلس النقابة تاريخ ١٢/٣/٢٠١١.

٤- بتاريخ ٢٠١٠/٢/٥ أصدرَ مجلسا النقابتين في بيروت وطرابلس بياناً احتجاجاً على الاعتداءات الأمنية التي تناولت محامين داخل قصر العدل في طرابلس.

٥- بتاريخ ٢٠١٠/٦/٤ أصدر مجلسا النقابتين في بيروت وطرابلس بياناً طالباً فيه سحب مرسوم إنشاء فرعٍ لجمعيةٍ أجنبيةٍ بإسم "جمعية نقابة المحامين الأميركيين ABA" والصادر بالرقم ٣٩٧١ والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٣.

٦- بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢ وفي أثناء انعقاد مجلس النقابة تمّ الإتصال بنقيب المحامين في طرابلس والتشاور معه في الخطوات التي تمّت في مرسوم إنشاء "جمعية نقابة المحامين الأميركيين ABA"، وقد أبقى المجلس جلساته مفتوحة بانتظار النتائج الإيجابية المرجوة في استرداد هذا المرسوم أو إبطاله، وقد أثمرت المراجعات والاتصالات لاحقاً في سحب المرسوم المذكور.

٧- بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٩ عقد مجلس نقابة المحامين في بيروت إجتماعه الدوري وتداول في الأمور المدرجة في جدول الأعمال وأصدر بياناً دعا في خضمّ التشجّع السياسيّ والتحريض جميع الأطراف الى اعتماد الحوار وتغليب المصلحة الوطنية العليا وميثاق العيش المشترك على أية مصالح أو إعتبرات أخرى لنشر الدعة والسلام والطمأنينة. كما ناشد الإعلام الموازنة بين رسالته الإعلامية ودوره الوطنيّ في السعي الى السلم الأهليّ ووأد الفتنة ودفع الوطن الى التمسك بالاستقلال والسيادة والحرية ونبذ العصبية والقضاء على النزعات العصبية والطائفية والحزبية. كما أنّ مجلس النقابة أمل من زيارة الملوك والأمراء والرؤساء العرب والأصدقاء الى لبنان أن تودّي اجتماعاتهم الى نتائج إيجابية تجعل لبنان بعيداً عن الصراعات الإقليمية والدولية للمحافظة على دوره الوطنيّ كرسالة وكساحةٍ للتلاقي والحرّيات.

٨- بتاريخ ٢٠١٠/٨/١١ صدرَ بيانٌ عن نقبيي المحامين في بيروت وطرابلس وقد ورّع في حينه على جميع مراكز النقابة في بيروت والمناطق، وعلى موقع النقابة الإلكتروني، وعلى الصحف، أعلم بموجبه النقيب سائر محامي لبنان بالظروف التي رافقت سحب مرسوم إنشاء فرع "جمعية نقابة المحامين الأميركيين ABA"، والنجاح الذي تحقّق في هذا الصدد، معلّنين أنّ الحقّ، إشتراعاً واجتهاداً وتنفيذاً سيبقى مشرقاً بين أيدي نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس. كما تجلّى موقفُ النقابة الوطنية أيضاً عبر استقبال رئيس المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، القاضي أنطونيو كاسيزي،

وعبر التنسيق والاجتماعات والندوات العديدة مع رئيس مكتب الدفاع لدى هذه المحكمة الأستاذ فرانسوا رو.

٩- بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٨ بحث مجلس النقابة في التشكيلات والمناقشات القضائية وأمل في أن يعمل المسؤولون على تعزيز العمل في المحاكم والإسراع في بتّ الملفات المتراكمة وأن تكون التشكيلات خطوة إضافية في المسيرة الإصلاحية.

كما أنّ النقيبة حرصت في السنة الثانية من ولايتها على أن تستمرّ النقابة في القيام بمهامها في إعلاء شأنها في تأدية رسالتها والمحافظة على مبادئها محافظةً تامةً إعراراً لدورها وخدمةً للعدالة وعلى عقد الاجتماعات الأسبوعية والدورية والاستثنائية للبحث في الأمور النقابية والإطلاع على شؤون المحامين وقضاياهم وإتخاذ القرارات والتدابير المناسبة التي تؤمّن مصلحتهم وتحافظ على كرامتهم الشخصية وحرمة رسالتهم النقابية.

كما أنّ النقيبة والمجلس لم يتوانيا عن مناقشة الشؤون الوطنية وإتخاذ المواقف التي تتناسب الوضع العام بكلّ ما يتصلّ بالمصلحة الوطنية، وترسيخ دور النقابة في بناء الكيان الوطني وقيادة الرأي والتزام الدفاع عن الحريات العامة وجميع الحقوق التي يجب المحافظة عليها لرفع شأن المواطن في حياته الفردية والاجتماعية.

وقد حرصت النقيبة على إرساء قواعد عمل مجلس النقابة في كلّ ما يتعلّق بالأمور الوطنية والحياتية، على الأسس والمبادئ المستوحاة من قناعاتها ومجلس النقابة الى جانب تأمين مصلحة المحامين العليا.

وخير دليل على ذلك ما يردّ في هذا البيان من أهمّ المبادرات والأعمال التي قام بها المجلس على مدار العام ٢٠١١ وحقق نتائجها:

١- بتاريخ ٢٠١١/١/٧ تبدي نقابة المحامين في بيروت ألمها الشديد للجريمة المفجعة التي ارتكبت بالأقباط المسيحيين بذكرى رأس السنة في كنيسة القديسين بطرس ومرقص في الإسكندرية، وتستنكر المسّ بالمقدّسات وحرية المعتقد الدينيّ، وتحرصُ النقابة على إدراج هذا الإعتداء في مسلسل الجرائم في العراق وفي بعض البلدان العربية. كما تؤكّد النقابة دور لبنان الطبيعيّ والطليعيّ في تحمل

مسؤولية التنوع الحضاري والثقافي والديني الذي تتمتع به منطقة الشرق. وتستنزى حمم الغضب وتستمطر اللعنات على طاغية ليبيا في جريمة اختطاف الإمام موسى الصدر ورفيقه، وهي بهذا تدعو الى انعقاد المجلس العدلي للنظر بقضية تغييب الإمام جلاء للحقيقة ووقفاً منها مع الشرعية العالمية لحقوق الإنسان وإدانة العنف والقتل والظلم والتدمير.

٢- وفي ٢٠١١/٢/١١ تداولت النقابة بما تتعرض له بعض مكاتب المحامين كسراً وخلعاً وعبثاً بمحتوياتها، ومجلسها يستنكر هذه الاعتداءات ويهيب بالسلطات المختصة أن تهتم الاهتمام اللازم للقبض على الفاعلين وإحالتهم أمام المراجع القضائية المختصة وإنزال أشد العقوبات بهم.

٣- وفي ٢٠١١/٢/٢٥ ، وبمناسبة انعقاد المجلس العدلي للنظر في قضية إختطاف الإمام السيد موسى الصدر ورفيقه، ناقش مجلس نقابة المحامين إدعاء العرب بالخطر الصهيوني تبجّحاً بانتصارات خيالية وانقياداً للشعوذة والنفاق مبدياً دور المحامين الطليعي في قيادة الأمة وإرساء القانون والحق وبناء مجتمع الأحرار.

٤- وفي تاريخ ٢٠١١/٤/١ تداول مجلس النقابة الاعتداء الجسدي الذي تعرض له المحامي مالك كلاس وأدانه بشدة وطالب السلطات المعنية بملاحقة المعتدين ومحاكمتهم أمام القضاء المختص مع إصراره على متابعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بهذه القضية.

٥- وفي ٢٠١١/٥/١٣ عقد مجلس نقابة المحامين في بيروت إجتماعه الأسبوعي بحضور نقيب محامي باريس Jean Castelain وجرى التركيز على ضرورة تفعيل اتفاق التعاون الذي وقعه النقيبان حداد وكاستيلان وموضوعه آداب المهنة والحريات العامة وحقوق الإنسان.

٦- وفي ٢٠١١/٥/٢٠ عقد مجلس نقابة المحامين وتداول في التحديات الخطيرة التي تواجه لبنان داخلياً وخارجياً مركزاً على وجوب التحرك السريع في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والمعيشية، ودعم توجه لبنان الى مجلس الأمن الدولي لصون حقوقه واحترام سيادته أمام كل اعتداء خارجي.

٧- وفي تاريخ ٢٠١١/٦/٦ ناقش مجلسا نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس إصابة الأستاذ اللبان بأضرار جسدية ومعنوية وأعلنا إستنكارهما والطلب الى المسؤولين إتخاذ أقصى التدابير بحق

الفاعلين كما نكّر المجلسان باغتيال القضاة الأربعة في صيدا ودعوا الزملاء الى حضور هذه الذكرى في قصر العدل في بيروت.

٩- وبتاريخ ٢٠١١/٧/٦ عقدت نقابة المحامين جلستها العادية واستنكرت ما تعرّض له منزل الزميل سالم إسليم من إعتداء على منزله وعليه مباشرةً وأهاب بالمسؤولين إتخاذ التدابير اللازمة وإنزال أشدّ العقوبات بالمعتدين خدمةً لهذا الوطن وطمأنينة أبنائه.

١٠- وبتاريخ ٢٠١١/١٠/٥ عقدت نقابة المحامين ومجلسها في بيروت وتداولت في موضوع تقديم طلب انضمام فلسطين الى الأمم المتحدة وطالبت بالمحافظة على حقوق الإنسان ونصرة الحريّات العامة والشخصيّة وردع الانتهاكات الإسرائيليّة.

١١- إتخاذ القرار بالاتفاق مع نقابة طرابلس بإحياء "يوم المحامي" في كلّ سنة ابتداءً من ٢٠١١/١٠/١٠.

١٢- وبتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٨ عقد مجلس نقابة المحامين جلسته في بيروت وتناول الاعتداء الشائن الذي تعرضت له كل من المحامية فرانسواز كامل ومريم الشامي على يد صاحب صفة أمنيّة سابقة لم يبالي بصفتها كمحامية، فأدان مجلس النقابة هذا الاعتداء وطالب بالقبض على المعتدي وإحالته أمام القضاء وإنزال أشدّ العقوبات به.

١٣- إدانة الاعتداءات التي تناولت بعض الزملاء المحامين عن طريق البيانات، وإتخاذ صفة الادعاء الشخصي باسم النقابة، حتى التوقف عن العمل إذا لزم الأمر.

١٤- خوض معركة قانونيّة ونقابية للوصول الى سحب ترخيص إنشاء جمعية نقابة المحامين الأميركيين، بالتضامن ما بين نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس.

١٥- إعادة تصميم أو تطوير موقع النقابة الإلكتروني على الإنترنت، وتنظيم دورات تدريبية متخصصة لإدارة مكاتب المحامين وربط مركز النقابة إلكترونياً بمراكزها في المناطق.

١٦- زيارة جميع مراكز النقابة في المحافظات وتأهيلها وتطويرها وتجهيزها بالكمبيوتر وتعزيز المكتبات فيها.

- ١٧- تنظيم دورات مجانية في اللغة الفرنسية القانونية بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي.
- ١٨- تنظيم دورات في اللغة الإنكليزية القانونية بالتعاون مع القنصلية البريطانية.
- ١٩- رفع قيمة منحة الوفاة من خمسة عشر مليون ليرة لبنانية الى عشرين مليون ليرة.
- ٢٠- إعطاء منحة زواج قيمتها مليون وخمسمائة ألف ليرة لبنانية.
- ٢١- إعطاء منحة ولادة قيمتها سبعمائة وخمسون ألف ليرة لبنانية.
- ٢٢- إجراء إستدراج عروض في قضية التأمين الصحي مع شركة Med Gulf للسنة ٢٠١٠-
- ٢٠١١ وتجديد العقد مع هذه الشركة دون زيادة اعباء على المحامين إلا بزيادة ٤% على عائلات المحامين.
- ٢٣- إستقبال الشخصيات الدولية ومنها وزيرة العدل الفرنسية السيدة إليو ماري ونقيب محامي باريس والنقابة المنتخبة.
- ٢٤- إطلاق لجنة "الثقافة والتراث وبدء نشاطاتها بمحاضرات وندوة شعرية، وإقامة معرض لوحات زيتية للأستاذ سعد رثو.
- ٢٥- تفعيل العلاقات الدولية عبر الاشتراك في المؤتمرات والندوات، واستضافتها.
- ٢٦- إستقبال النقباء العرب ومجالس النقابة ومنهم نقيب ومجلس نقابة سوريا.
- ٢٧- زيارة تاريخية لنقيب محامي باريس، وتوقيع بروتوكول للتعاون وتبادل الخبرات وفرص العمل مع نقابة باريس.
- ٢٨- إستحداث غرف جديدة للنقابة في المناطق ولا سيما في سرايا بنت جبيل ولدى محكمة رأس بعلبك، و السعي لإستلام غرفة في سرايا الهرمل.
- ٢٩- دراسة وإقرار وتعميم عقد أتعاب نموذجي للإستعانة به من قبل المحامي، وذلك على سبيل الاستئناس.

٣٠- إصدار دليل جديد للمحامين يتضمّن سائر العناوين، ومنها العناوين الإلكترونية وصور المحامين.

٣١- تلزيم دراسة هندسية لتوسيع وإعادة تأهيل مركز النقابة في جديدة المتن وتحديثه.

٣٢- بمساعي حثيثة من النقيبة إستحصلت على قرار صادر عن قائم مقام كسروان الفتوح بإخلاء مركز الشرطة القضائية والميكانيك المحاذيين لمحكمة جونية وسلّمها الى نقابة المحامين لتوسيع مركزها في جونية. وقد تابعت النقيبة هذا المشروع وأجرت مباحثات مع المسؤولين المعنيين لدى قوى الأمن الداخلي ولاسيما المدير العام اللواء أشرف ريفي لتنفيذ إخلاء هذه المساحات وقد إستحصلت على الوعود الجدية بهذا الخصوص بحيث يصبح مركز النقابة يغطي مساحة تقريبية /٥٠٠/م^٢.

خامساً- في العمل الإداري:

مع إطراد عدد المحامين تزداد المعاملات الواردة الى ديوان النقابة وأجهزتها كلّ سنة. وقد بلغت السنة الماضية لغاية ٩/١١/٢٠١٠: /٣٩١٩/ معاملة كما بلغت هذه السنة ولغاية ١٤/١١/٢٠١١: /٤٧٩٨/ معاملة.

وهي تتوزّع بين:

إفادات: (١٢١٩) - عرائض: (٢٩٦) - اذونات بالتوكّل بدعوى مدنية: (٦٠٤) - اذونات بالتوكّل بدعوى جزائية: (٢٠٤) - اذونات لقبول وكالة كان أحد الزملاء وكيلاً فيها: (٣٨) - اذونات لاقامة دعوى أتعاب: (١٣٧) - اذونات ملاحقة: (١٦٧) - طلبات تسجيل مكتب والكشف عليه: (١٧٨) - طلبات اعادة كشف على مكتب بنتء لطلب المحامي: (٢١) - طلبات إعادة كشف عن مكتب بناء لطلب النقيب: (٤٠٨) - شكاوى محام ضد محام: (١٤٢) - دعاوى أتعاب: (٦٧) - طلبات حجز إحتياطي: (٣) - اعتراضات على قرار النقيب: (٢٣) - طلبات قيد في جدول المحامين المتدرجين: (٧٦) - طلبات نقل تدرج من مكتب الى مكتب: (١١٥) - طلبات قيد الى الجدول العام: (١٨٢) - منحة وفاة (٢٩) - منحة زواج: (١٢١) - منحة ولادة: (١٧٣) - طلبات افادات المصارف للاستفادة من القروض المصرفية: (٤٣)

ويتم توزيع المعاملات كافة وفقاً للصلاحيات، لدراستها والبت بها. وقد قام الجهازان الإداري والمالي بالجهد الكبير لإنجاز وتسيير تلك المعاملات.

سادساً- في متابعة الاهتمام بأمور وشجون المحامين وتسهيل أعمالهم:

تدرك النقابة أنّ ممارسة المهنة في معالجة مشاكل الناس والدفاع عنهم وحلّ المخاصمات القانونية، لا تخلو في أكثر الأحيان من إثارة مجادلات. لذلك يجب حماية حرية المحامي وكرامته، حتى يستطيع الإنصراف بكلّ ما أوتي من قوة للدفاع عن المصالح المشروعة الموكولة إليه في سياق من رعاية آداب المهنة وسلوكها. وقد حرصت النقابة بدون هوادة على توفير العناية الكبرى لتسهيل عمل المحامي، أو لحماية نشاطه من كلّ ما قد يؤوّل الى الحدّ من العزم، وإزالة العقبات والعوائق التي قد تقف حائلاً بينه وبين الإنطلاق الكامل في الدفاع والتحرّك الشرعيّ، وذلك سواءً في قصر العدل أو في مجال علاقاته بالدوائر والمراجع الرسميّة والإدارات العامة. وقد أعلن مجلس النقابة تجاه نصّ الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من قانون المحاماة مواقفه المستمرة التي تصون حقّه في تقدير الأفعال التي تعدّ ملاحقتها خرقاً لحرية المحامي المهنية وممارسته إياها، وفي حجب الإذن بالملاحقة في المجالات التي تمسّ هذه الحرية، دون أن يتردّد في تسهيل مهمة القضاء بالنسبة الى كلّ عملٍ يقوم به المحامي مسؤولاً.

ولا حاجة للتويه بالجهد الدؤوب الذي بذله أعضاء مجلس النقابة، ومن عهدٍ إليه بمهمة إعانة كل زميل أصبحت دعواه أمام القضاء الجزائيّ، وما لقيّه الزملاء في هذا المجال من وجودٍ محسوسٍ ومن تلبية النقابة الدائمة بحيث كان مجلسها في حالة تأهبٍ لمدّ المحامي بالمؤازرة اللازمة.

إنّ هذا الحرص الشديد على صيانة حرية نشاط المحامي في الأصول المتصلة بممارسته المهنة، قد لاقت لدى قضاة النيابة العامة والتحقيق الإيجابية المنتظرة التي حملتهم على استمراج رأي النقابة والمجلس بصورةٍ مستمرة، إذا أبدى المحامي اعتراضاً، متّصلاً بمهنته في معرض مثوله أمام القضاء. ولا بدّ من التسجيل أنّ فضلَ هذا التفاهم العميق في احترام حرية المحامي وصيانتها يعودُ الى وحدة الغايات والأهداف التي تجمعُ بين أسرتي المحاماة والقضاء .

سابعاً- في رفع المستوى المهني وتعديل وتطبيق نظام الاختبارات للانتساب الى النقابة والانتقال الى الجدول العام:

ما أن تسلمت النقيبة مهامها حتى تيقنت أن في تطبيق نظام الإختبارات وفقاً لأحكام المادتين ١٩ و٤٣ من النظام الداخلي ثغرات يجب أن تعالج بتعديلها لتأمين غاية أكبر وضعت من أجلها هذه الاختبارات تعويضاً عن عدم تطبيق نظام الشهادة المؤهلة. وقد أصدر مجلس النقابة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٥ قراراً بتعديل المادتين المذكورتين. وقد تضمن تعيين دورة واحدة في السنة لكل من الاختبارين، والانتساب الى النقابة والانتقال الى الجدول العام مع إمكانية إجراء دورة أخرى أو أكثر، كما تتناول أيضاً مواد الإختبارين الشفهي والخطي وإلغاء علامة الشفهي في اختبار الانتقال الى الجدول العام. إن تطبيق هذا النظام الجديد واستمراريته بدءاً يعطيان ثمارهما في الأهلية والمناقبية المهنية التي يجب أن يتمتع بها طالب التدرج كما المحامي الممارس.

في دورة تدرج العام ٢٠١٠ بلغ عدد المرشحين المقبولين ٣٤٩ وأعلن فوز ٧٨ مرشحاً.

في دورة الانتقال الى الجدول العام ٢٠١٠ فقد بلغ عدد المرشحين ١٤٧، نجح منهم ٩٧ مرشحاً وقرّر المجلس تمديد مدة تدرج الخمسين الباقين لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١. وقد اهتمت النقابة بتشجيع اشتراك المحامين في الندوات القانونية وتعلم اللغات الأجنبية وخصوصاً الفرنسية والإنكليزية وفي دورات المعلوماتية، وقد أدى هذا الى مشاركة الزملاء الكثيرين فيها.

وإنفاذاً لنظام الاختبارات المعدل بقرار مجلس نقابة المحامين تاريخ ٢٠١٠/٣/٥، جرت الدورة الإضافية لعام ٢٠١٠ المخصصة لانتقال المحامين إلى الجدول العام بشقيها الشفهي والخطي طوال تشرين الأول وتشرين الثاني ومطلع كانون الأول ٢٠١٠.

من أصل ١٩٤ محامياً متدرجاً مقيداً في الدورة، إعتذر خمسة من طالبي النقل. وقد قرر مجلس النقابة قبول اشتراك ١٤٩ منهم في الدورة عقب عدم اجتياز ٤٠ متدرجاً مرحلة الإختبار الشفهي. وقد جرى الإختبار الخطي بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٨.

وفي ٢٠١١/٢/١١ أعلن مجلس النقابة نجاح ٨٠ من أصل ١٤٩ طالب انتقال إلى الجدول العام بالإختبار الخطي، وقرر تمديد مدة تدرج التسعة والستين الباقين، إضافة إلى الأربعين الذين لم يجتازوا

الاختبار الشفهي ولم يشتركوا بالتالي في الاختبار الخطي، وذلك لغاية ٢٠١١/٦/٣٠. وتجدر الملاحظة ان النقيبة ترأست لجنة الاختبارات شخصياً.

وفي دورة تدرج العام ٢٠١١ بلغ عدد المرشحين المقبولين ٤٣١ وأعلن فوز ٧٥ مرشحاً. وتجدر الملاحظة أن النقيبة ترأست اللجنة خلال الإختبارات الشفهية.

ثامناً - في معهد المحاماة:

باشر معهد المحاماة نشاطه منذ إنشائه بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٩ في عهد النقيب الأستاذ رمزي جريج بتنظيم ورش التدريب والتمرين الإلزاميين للمحامين المترجحين لتأهيلهم تمهيداً لانتقالهم الى الجدول العام. وقد نفخت النقيبة، أنفاساً حماسية وعبّلت كثيراً على دور هذا المعهد كما يتبين من كلمتها المؤرخة في ٢٦/٤/٢٠١٠ في افتتاح دورة المعهد للعام ٢٠١٠ " إنما التدرج هو إعداد للممارسة الفعلية لمهنة المحاماة، والدخول في معهد جامع تعليمياً وتوجيهياً وممارسةً وصقلاً واكتساباً للمواهب والكفاءات...". وقد تابع معهد المحاماة نشاطاته للعام ٢٠١١، وهي:

١- ورش العمل

أ- إستهلت دورة كانون الثاني ٢٠١١ بحفل جرى بتاريخ ٢٥/١/٢٠١١، ألقى خلاله النقيبة كلمة شددت على أهمية دور المعهد في تثقيف وتدريب وتمرين وتأهيل وتزويد المحامين المترجحين بكل علم وفنّ ومنهجية. انتهت الدورة بتاريخ ١٤ تموز ٢٠١١. وقد شملت المحامين المترجحين المنتسبين إلى النقابة عام ٢٠٠٩ (باستثناء الذين أنهوا دورة المعهد لشهر تشرين الثاني ٢٠٠٩) وقد بلغ عددهم ٣٦٢ محامياً متدرجاً.

ب- إستهلت الدورة الرابعة لمعهد المحاماة بتاريخ ١٢ تشرين الأول ٢٠١١. فألقى النقيبة كلمة شددت فيها على أهمية دور المعهد في تخطي مرحلة التدرج الصعبة تمهيداً لانتقال المحامين المترجحين إلى الجدول العام.

وتشمل الدورة المحامين المتدرجين المنتسبين إلى النقابة عام ٢٠١٠ فضلاً عن المحامين الذين عليهم إعادة الدورة بسبب غيابهم في دورات سابقة. وقد بلغ عدد المتدرجين في هذه الدورة ١٣٧ متدرجاً. وستستمر هذه الدورة لغاية ١٩ نيسان ٢٠١٢ .

٢- توزيع إفادات معهد المحاماة.

نظمت النقيبة لقاءً تمّ فيه توزيع إفادات معهد المحاماة للمحامين المتدرجين الذين أنهوا دورات ورش عمل معهد المحاماة خلال سنتي ٢٠١٠-٢٠١١ وذلك بتاريخ ٩/١١/٢٠١١. وبلغ عددهم ٧٦٦ محامياً متدرجاً.

استهلّ هذا اللقاء بكلمة النقيبة التي توجهت فيها إلى المحامين المتدرجين قائلةً: "حصلتم إفادةً من معهد المحاماة وغداً تُحرزون من سواء سواها... أمّا أعظم الشهادات التي تنتظركم على مفارق الحياة فهي التي ستمنحكم إيّاها تلك البهجة التي يُشيعها في نفوسكم والقلوب شعوركم أنّكم قمتم بالواجب، بأنكم أعنّتم موكلاً، كفكفتم دمة، أحبيتم أملاً في نفسٍ أحاقَ بها اليأس..."

وقدمت النقيبة لكل محامٍ كتاب " تعريب رسالة في الخطابة القضائية لموريس غارسون " لمؤلفه الدكتور دياب يونس وقد أشرفت النقيبة على إعادة طباعته دحناً للمحامي على إتقان فن المرافعة.

٣- اللغات الأجنبية

أ- بالنسبة للغة الفرنسية القانونية.

بفضل جهود النقيبة، انطلقت دورات مجانية في اللغة الفرنسية القانونية بالاشتراك مع المركز الثقافي الفرنسي (CCF) بتاريخ ١٣ تشرين الأول ٢٠١٠ وشملت المحامين المسجلين والناجحين في الامتحان التقييمي، وقد وزعوا على ثلاث مجموعات بحسب المستوى اللغوي. تتضمن كلّ مجموعة خمسة عشر محامياً. إنتهى القسم الأول من الدورات بتاريخ ١٦ شباط ٢٠١١.

انطلق القسم الثاني من الدورات بتاريخ ١٢ تشرين الأول ٢٠١١. وهي تعني المحامين المنتسبين إلى الدورة السابقة الذين أبدوا رغبتهم بمتابعة التدريب في اللغة المذكورة ومحامين جدد مؤهلين لمتابعة الدورة. ووزع المحامون على مجموعتين.

ب- بالنسبة للغة الإنكليزية القانونية.

نظمت دورة في اللغة الإنكليزية القانونية بالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني (British Council).

وقد بدأت الدورة بتاريخ ١٦ آذار ٢٠١١ وأوقفت خلال العطلة القضائية وعادت واستأنفت الدروس في ٧ أيلول ٢٠١١.

تشمل الدورة المحامين المسجلين والناجحين في الامتحان التقييمي. ووزع المحامون على مجموعتين تتضمن كل منها خمسة وعشرين محامياً.

- المرتبة المتوسطة (Intermediate): ١٨٠ ساعة.

- المرتبة العليا (Upper Intermediate): ١٢٠ ساعة.

٤- المعلوماتية القانونية:

بناءً لرغبة النقابية تم تنظيم ثلاث دورات مجانية في الكمبيوتر "حول تنظيم مكاتب المحامين" بالتعاون مع شركة "Cleartag International". شملت كل دورة ستة عشر محامياً بالاستثناف.

بدأت الدورات بتاريخ ١٧/١/٢٠١١ واختتمت في ٤/٢/٢٠١١.

٥- دورات متخصصة لبرنامج LLM.

بتاريخ ٢٣ حزيران ٢٠١١، وقّعت نقابة المحامين في بيروت، الممثلة بشخص النقابية مذكرة تفاهم مع الجامعة الأميركية للتكنولوجيا (AUT) وجامعة لندن كويين ماري — الممثلة بشخص عميد البرنامج الدولية د. جوناتان كيد — تقضي بإعطاء حصص وصفوف تحضيرية تمكن المحامين من الخضوع إلى إمتحانات الـ LLM عبر استخدام أساتذة من جامعة لندن. ويتم ذلك ضمن إطار معهد

المحاماة التابع لنقابة المحامين في بيروت. والهدف من هذا البرنامج فتح آفاق التخصص في الحقوق المهنية الدولية للمحامين اللبنانيين.

بدأ قبول طلبات الانتساب ابتداءً من يوم الاثنين الموافق فيه ٢٠١١/٨/١. وحتى تاريخه، تمّ تسجيل عشرين طلب انتساب. تبدأ الدورات المتخصصة لبرنامج LLM المذكورة في أوائل كانون الثاني ٢٠١٢ على أن تعلن التواريخ لاحقاً.

إنّ جميع نشاطات المعهد تمّت بفضل جهود النقابية المستمرة لتفعيل سير العمل في المعهد وتطويره بغية الوصول إلى الأهداف التي أبدت دوماً حرصاً على تحقيقها وهي رفع المستوى العلمي للمحامين والتشديد على قواعد المناقبية المهنية وعلى أخلاقيات وآداب المهنة.

تاسعاً - محاضرات التدرج والندوات والمؤتمرات:

أولت النقابية ومجلس النقابة قضايا المتدرجين، وخصوصاً محاضرات التدرج، عنايةً خاصة، فبتاريخ ٢٠١٠/٢/١٨ إفتتحت محاضرات التدرج للعام ٢٠١٠ باحتفالٍ حاشدٍ برئاسة النقابية وقد شارك فيه كلّ من وزير العدل البروفسور إبراهيم نجار والرئيس الأول لمجلس القضاء الأعلى غالب غانم، بحضور أعضاء مجلس النقابة، وقد اكدت النقابية " أن إفتتاحنا لمحاضرات التدرج على هذا النحو يعبر عن رغبة في أن نكون جميعاً، قضاة ومحامين، خداماً لمجد القانون وصناعاً له".

وتوجّهت بنداء الى الأساتذة المتدرجين أن "... إجعلوا كلمتكم صريحة، جريئة، مدوية... صونوا الحرية كما صانها الله، حافظوا على قيمتها الإنسانية... كونوا بصيرة، ساعة الأمر بعد نظر، وسمعاً ساعة الضرورة إصغاء، وعقلاً يوم المشكلة في محتدم... وكونوا كل هذا يوم المعني الكرامات".

ولقد إهتمّ المجلس، وخصوصاً رئيس المحاضرات، بكل جدارة وتصميم، بتنظيم محاضرات دورية، علمية، نظرية وتطبيقية، بالإضافة الى الندوات والمؤتمرات المتخصصة، وقد بلغ عدد المحاضرات في سنة ٢٠١٠ خمساً وثلاثين محاضرة. كما نظمت نقابة المحامين في بيت المحامي محاكمة صورية للمحامين المتدرجين بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١١ شارك فيها المحامون المتدرجون بإشراف لجنة من كبار المحامين الأخصائيين في القانون الجزائري.

وبالإشارة إلى المحاضرات والندوات والمؤتمرات التي عُقدت، والتي دعي إليها المحامون المتدرجون، ابتداءً من ٢٠١١/١/٢١ وحتى تاريخ ٢٠١١/١١/٣، فيمكن تلخيصها على الوجه الآتي:

١- بتاريخ ٢٠١١/١/٢١، عقد مؤتمر برعاية معالي وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار، وبالتعاون مع نقابة المحامين في بيروت والمعهد البريطاني للقانون الدولي المقارن ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢- وبتاريخ ٢٠١١/١/٢٢، نظمت نقابة المحامين محاكمة سورية للمحامين المتدرجين.

٣- وبتاريخ ٢٠١١/١/٢٦، وبرعاية وحضور النقيب، عقدت ندوة حول واقع المعلوماتية في نقابة المحامين.

٤- وبتاريخ ٢٠١١/٢/٣، عُقد مؤتمر في نقابة المحامين برعاية وحضور النقيب بعنوان "المستجدات القانونية في القطاع المصرفي في لبنان: توقعات وتطلعات في حقل دمج وشراء المؤسسات وتمويل المشاريع والتمويل الإسلامي".

وقد مثل النقيب رئيس محاضرات التدرج المحامي ناصر كسبار، وألقى كلمة بإسمها؛ كما ألقى منسق المؤتمر المحامي الياس ريمون شديد كلمة. وشارك في المؤتمر عدد كبير من كبار المحامين والمشاركين الأجانب والإقتصاديين اللبنانيين والأجانب.

٥- وبتاريخ ٢٠١١/٢/١٠، جمع بيت المحامي عددًا من المعنيين بمشروع قانون الإيجارات الجديد الذين ناقشوا خلال ندوة عُقدت فيه أحكام هذا المشروع الذي يعني مختلف شرائح المجتمع، وذلك بحضور النقيب وحشد من المحامين. وقد تكلم كل من رئيس محاضرات التدرج المحامي ناصر كسبار والنقيب السابق رمزي جريج، والمحامي الأستاذ منير الحاج، والمحامي الأستاذ الياس كسبار، والدكتور كمال حمدان، والمحامي الأستاذ ريشار الرياشي والسيد عصمت عبد الصمد.

٦- وبتاريخ ٢٠١١/٢/١٦، دعت نقابة المحامين وبالتعاون مع لجنة الثقافة والتراث في النقابة إلى محاضرة بعنوان: "وثيقة الوفاق الوطني: عهد وعقد"، ألقاها معالي الأستاذ إدمنون رزق، رئيس اللجنة؛ برعاية وحضور النقيب.

٧- المحاكمة العادلة: وبتاريخ ٢٣/٢/٢٠١١، ألقى القاضي الدكتور حاتم ماضي محاضرة في بيت

المحامي، وهي بعنوان " المحاكمة العادلة " وذلك بحضور النقيبة وحشد من القضاة والمحامين.

٨- القانون الجزائي: وبتاريخ ٢/٣/٢٠١١، حضرت عميدة كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية

البروفسورة فيلومين نصر حول القانون الجزائي بين ثغرات التشريع وارتباك الإجتهااد، بدعوة من رئيس محاضرات التدرج المحامي ناصر كسبار، وبرعاية النقيبة وحضورها وعدد كبير من القضاة والمحامين العاملين والمتدرجين.

٩- الوسائل البديلة: وبتاريخ ١٠/٣/٢٠١١ نظمت دائرة القانون الدولي في جمعية المحامين

الأميركيين البرنامج التدريبي للمحامين الأجانب ضمن المؤسسات المهنية والقضائية اللبنانية والأردنية في إطار برنامج التبادل الحقوقي الأكاديمي الدولي الذي تتبعه الجمعية.

وزار وفد من البرنامج نقابة المحامين في بيروت حيث كان في استقبالهم النقيبة، في حضور بعض أعضاء مجلس النقابة، نائب رئيس لجنة العلاقات الدولية في نقابة المحامين سليم المعوشي، مقرر اللجنة ومنظم الزيارة المحامي جو كرم وعدد من أعضاء اللجنة.

وضم الوفد برئاسة رئيسة دائرة القانون الدولي في الجمعية المحامية الفرنسية سالي سوارتز، قضاة ومحامين من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وعشرين اختصاصياً ورئيس دائرة الشرق الأوسط في مؤسسة الأبحاث القانونية Lexis Nexis المحامي العراقي حسين الهادي.

وعرض الوفد أطر التعاون بين جمعيتهم والنقابات المهنية، خصوصاً "سبل تطوير التعاون الأكاديمي مع نقابة بيروت". وتم البحث في "الدور الذي تؤديه الجمعية في نشر مبادئ مدونات سلوك المحامين والقضاة في العالم وسائر نشاطات اللجان أكاديمياً".

وشددت سوارتز على "أهمية نقابة المحامين في لبنان والدور الريادي الذي أدته منذ نشأتها". وخصت النقيبة حداد بدعوتها إلى "المشاركة في أحد مؤتمرات الجمعية"، عارضة عليها "إمكانية إشراك المحامين الشباب من لبنان في مؤتمرات الجمعية في العالم وإمكانية تقديم منح لهم في هذا الإطار بالتعاون مع نقاباتهم".

وبعد الظهر نظمت ندوة حقوقية متخصصة في القاعة الكبرى لبيت المحامي، بعنوان "الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية والدولية".

أما البروفسورة ديلن ليندكويست من جامعة هوارد فأجرت عرضاً عملياً للآلية الأكاديمية المتبعة في حل النزاع بالوساطة.

١٠- المجلس العدلي: وبتاريخ ٢٠١١/٣/١٧ ألقى القاضي هاني الحبال محاضرة حول المجلس العدلي، وقام بتوثيق القرارات الصادرة عن المجلس العدلي منذ نشأته في الستينات، فعرف الحبال بالمجلس العدلي وكيفية وضع يده على الدعوى واختصاصه، وأصول المحاكمة أمامه.

١١- الموت الرحيم: وبتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣ جرت محاكمة سورية ومباراة المرافعة باللغة الفرنسية حول الموت الرحيم بالتعاون ما بين نقابة المحامين والجمعية الوطنية لحاملي أوسمة الإستحقاق الفرنسي-فرع لبنان حيث لفت نقيب المحامين السابق في باريس كريستيان بورنازيل في الكلمة التي ألقاها في المحامين المتدرجين الذين حضروا المحاكمة السورية ومباراة المرافعة باللغة الفرنسية التي نظمت في بيت المحامي إلى إعجابه وتقديره للذين شاركوا في تلك المباراة، لما تمتعوا به من طلاقة التعبير باللغة الفرنسية ما جعله عاجزاً عن التمييز إذا كان المتكلمون حقاً من اللبنانيين أم فرنسيين، هذا ما عبّر عنه بورنازيل في أثناء الإعلان عن أسماء الذين فازوا في المباراة.

١٢- مرحلة الاحتجاز: وبتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ حاضر النائب العام الإستئنافي في جبل لبنان القاضي كلود كرم في قاعة المؤتمرات الكبرى في بيت المحامي، عن "حماية حقوق الإنسان في مرحلة الإحتجاز"، ضمن سلسلة محاضرات التدرج في نقابة المحامين-بيروت، في حضور النقيبة وعدد كبير من القضاة والمحامين العاملين والمحامين المتدرجين.

١٣- القرارات الإدارية: وبتاريخ ٢٠١١/٤/١ أقيمت ندوة برعاية نقبية المحامين وبالتعاون مع الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون بعنوان إدارة صحيحة، قرارت إدارية صحيحة تكلمت فيها النقيبة حداد، الدكتور جورج سعد وعدد كبير من المحاضرين.

١٤ - مقاضاة إسرائيل لجرائمها المرتكبة بحق لبنان: الآليات المتاحة والحق بالتعويض: وبتاريخ

٢٠١١/٤/٦ حاضر المحامي أنطونيوس أبو كسم في قاعة المؤتمرات الكبرى في بيت المحامي عن "مقاضاة إسرائيل لجرائمها المرتكبة بحق لبنان: الآليات المتاحة والحق بالتعويض". ضمن سلسلة محاضرات التدرج في نقابة المحامين في بيروت، في حضور النقيبة. عرض أبو كسم بحثاً قانونياً معمقاً حول "قضية مقاضاة إسرائيل لجرائمها المرتكبة بحق لبنان"، شعباً وأرضاً ودولة من منظار القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي والقانون الدولي العام.

١٥ - الإرهاب: وبتاريخ ٢٠١١/٤/١٣ حاضر المحامي أنطوان صفير في قاعة المؤتمرات الكبرى

في بيت المحامي حول تطور مفاهيم الإرهاب في القوانين الدولية والوطنية، ضمن سلسلة محاضرات التدرج في نقابة المحامين في بيروت، في حضور النقيبة. عرض صفير موقف القانون الدولي من الإرهاب محددًا معنى الجريمة الدولية والعقوبات الموكبة لها ثم توقف عند الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب واستعرض المعاهدات الدولية والبروتوكولات الموقعة بين الدول وبشكل خاص القرارات الدولية ولا سيما تلك الصادرة بعد ٢٠٠١. وتحدث عن القرار ١٣٧٣ الذي يشكل منعطفًا دوليًا بارزًا في مواجهة المجتمع الدولي للإرهاب.

١٦ - حماية المستهلك: وبتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠ حاضر عميد كلية الحقوق في جامعة الحكمة

مارون البستاني في قاعة المؤتمرات الكبرى في بيت المحامي حول قانون حماية المستهلك في لبنان، ضمن سلسلة محاضرات التدرج في نقابة المحامين في بيروت بحضور عدد كبير من المحامين. أثار البستاني مسألة عقود البيع عن بعد أو في مكان إقامة المستهلك، والتي تعتمد على وسائل الإتصال الإلكترونية، مع ما تطرحه من مشاكل قانونية، ومسألة منح المستهلك مهلة إضافية للتفكير مع إعطائه الحق بالعدول عن قراره، ومدى تأثير هذه الإمكانية على نظرية العقد التقليدية، وفي قواعد تفسيره عن طريق إدراج لائحة ببندود تهدف إلى الإعفاء من المسؤولية والتخفيف منها.

١٧ - الإختصاص بالإختصاص: وبتاريخ ٢٠١١/٤/٢٧ حاضر رئيس معهد الدروس القضائية

ورئيس الغرفة الثامنة لدى محكمة التمييز القاضي الدكتور سامي منصور في قاعة المؤتمرات الكبرى في بيت المحامي عن الإختصاص بالإختصاص من خلال دور القضاء اللبناني في تفعيل التحكيم، ضمن سلسلة محاضرات التدرج في نقابة المحامين في بيروت في حضور النقيبة وعدد كبير من القضاة والمحامين.

١٨- أنظمة الأحوال الشخصية: وبتاريخ ٢٠١١/٥/٤ عقدت في قاعة المحاضرات في بيت المحامي-بيروت ندوة عن كتاب المحامي ابراهيم طرابلسي " أنظمة الأحوال الشخصية في لبنان بين الأصالة والتحديث" برعاية النقيبة وحشد من الشخصيات السياسية والقضائية والدينية. أدار الندوة المحامي ناصر كسبار وشارك فيها النقيبة حداد وراعي أبرشية صيدا ودير القمر للروم الكاثوليك المطران إيلي الحداد قاضي شرع بيروت الشيخ الدكتور محمد نقري، رئيس الجامعة الأنطونية والقاضي في محكمة الإستئناف المارونية الإيب أنطوان راجح وعضو المجلس الدستوري الدكتور أنطوان مسرة وختمها مؤلف الكتاب المحامي ابراهيم طرابلسي.

١٩- محاضرة نقيب محامي باريس جان كاستيلان: وبتاريخ ٢٠١١/٥/١٢، وبمناسبة زيارة نقيب محامي باريس جان كاستيلان بيروت، ألقى محاضرة في بيت المحامي حول مستقبل مهنة المحاماة حضرها عدد كبير من النقباء وأعضاء مجلس النقابة والمحامين. قدمت نقيبة المحامين النقيب كاستيلان معرفة عن سرورها بزيارته إلى لبنان. ثم تكلم النقيب كاستيلان منظرًا إلى مستقبل مهنة المحاماة في فرنسا، وكيفية تحديثها، والإصلاحات الحالية والمقبلة.

٢٠- الموازنة العامة بين النص والتطبيق: وبتاريخ ٢٠١١/٥/١٨ حاضر عضو مجلس نقابة المحامين في بيروت ومفوض قصر العدل المحامي جورج بارود في قاعة المؤتمرات الكبرى في بيت المحامي عن الموازنة العامة بين النص والتطبيق ضمن سلسلة محاضرات التدرج في النقابة بحضور نقيبة المحامين وعدد من أعضاء مجلس النقابة الحاليين والسابقين والمحامين المتدرجين.

٢١- لقاء شعري مع المحامين الشعراء في نقابة المحامين: بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٢ شهدت نقابة المحامين في بيروت حدثًا جديدًا تمثل بلقاء شعري مع المحامين الشعراء صلاح مطر، جان كيرللس، صالح الدسوقي وريمون عازار، ضمن نشاطات لجنة الثقافة والتراث برئاسة الوزير السابق المحامي إدمون رزق، وفي حضور النقيبة.

٢٢- برنامج الدراسات العليا في الحقوق L.L.M. : وبتاريخ ٢٠١١/٦/٢٣ جرى حفل توقيع اتفاقية تعاون حول برنامج الدراسات العليا في الحقوق L.L.M. شارك فيه نقيبة المحامين ورئيسة جامعة

A.U.T. السيدة غادة حنين والدكتور جوناثان كيد عميد البرامج الدولية في جامعة لندن والسيدة فرانسيس غاي سفيرة بريطانيا في لبنان والدكتور جيمس بوستيل مدير برامج L.L.M. في جامعة لندن.

٢٣- صادر يحاضر حول مشاكل القضاء في لبنان والحلول المقترحة: حاضر رئيس مجلس

شورى الدولة القاضي شكري صادر في قاعة المؤتمرات الكبرى في بيت المحامي حول مشاكل القضاء في لبنان والحلول المقترحة، وذلك ضمن سلسلة محاضرات التدرج في النقابة، بحضور النقيب.

٢٤- محاكمة صورية في نقابة المحامين: برعاية نقابة المحامين وبحضورها وحضور عدد من

أعضاء مجلس النقابة، وحشد المحامين، نظمت نقابة المحامين محاكمة صورية شارك فيها عدد من المحامين المتدرجين الذين وزعت عليهم الأدوار من هيئة محكمة، إلى ممثلي النيابة العامة ووكلاء الدفاع والمتهمين والشهود والكاتب والمباشر.

٢٥- مسؤولية المصارف عن القروض: وبتاريخ ٢٠/٧/٢٠١١ عقدت في بيت المحامي ندوة حول

كتاب مسؤولية المصارف عن القروض الممنوحة للمحامي وسيم أبو ناصر برعاية النقيب.

٢٦- إطلاق البوابة الإلكترونية القانونية: وبتاريخ ٢٨ أيلول ٢٠١١ تنفيذاً للاتفاق الموقع مع

مؤسسة صادر جرى حفل إطلاق البوابة الإلكترونية القانونية برعاية وحضور النقيب التي شددت على أهمية هذا الحدث.

٢٧- التشريعات البيئية وتطبيقها: وبتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠١١ جرى افتتاح مؤتمر بعنوان التشريعات

البيئية وتطبيقها، تكلمت فيها النقيب، ووزير العدل النقيب شكيب قرطباوي، ووزير البيئة الأستاذ ناظم الخوري، والمحامي الأستاذ رافايل صفير. وأدار المؤتمر الأستاذ حافظ جابر. وبعد الافتتاح عقدت عدة جلسات عمل شارك فيها عدد كبير من الاختصاصيين.

٢٨- يوم المحامي: وبتاريخ ١٠/١٠/٢٠١١ أعلنت نقابة المحامين برئاسة النقيب، يوم العاشر من

الشهر العاشر من كل سنة يوم المحامي، يوماً نوّدي فيه التحية للمحامي؛ في احتفال أقيم في بيت المحامي.

٢٩- توقيع كتاب من ذاكرة بيروت لأمين عام اتحاد المحامين العرب الأستاذ عمر زين: وبتاريخ

١٣/١٠/٢٠١١ احتُفل في بيت المحامي بتوقيع كتاب من ذاكرة بيروت لأمين عام اتحاد المحامين العرب الأستاذ عمر زين بحضور نقابة المحامين وعدد كبير من الشخصيات. قدم للندوة رئيس محاضرات التدرج

المحامي ناصر كسبار وتكلم فيها الدكتور علي الحسن، المحامي بسام الحلبي، المحامي عبد اللطيف فاخوري، الدكتورة سلوى الخليل الأمين، المحامي الدكتور دياب يونس. ثم كلمة شكر للمحامي عمر زين.

٣٠- مفهوم وشروط فرص التدريب للمحامين: وبتاريخ ٢٠/١٠/٢٠١١ حاضر المحامي الأستاذ

جو كرم حول مفهوم وشروط فرص التدريب للمحامين فعرض لأكثرية فرص ومنح التدريب المتاحة.

٣١- الدفع الشكليه في الأصول المدنية: وبتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١١ حاضر المحامي الدكتور نعمة

سلوان حول الدفع الشكليه في الأصول المدنية.

٣٢- وبتاريخ ٣١/١٠/٢٠١١ جرى حفل توزيع الميداليات الذهبية على المحامين الذين أمضوا

خمس سنه في المحاماه.

٣٣- حفل توقيع مذكرة تعاون بين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ونقابة المحامين:

وبتاريخ ٢/١١/٢٠١١، وبحضور اللبنانية الأولى السيدة وفاء سليمان، جرى حفل توقيع مذكرة تعاون بين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ونقابة المحامين. وبعد النشيد الوطني اللبناني، ألقى المحامي فادي كرم كلمة الافتتاح، ثم ألقى نقيبة المحامين الأستاذة أمل حداد كلمة جرى بعدها التوقيع على مذكرة التعاون، وفي الختام كلمة اللبنانية الأولى.

٣٤- أضواء على الأنظمة الانتخابية المقترحة في لبنان: وبتاريخ ٣/١١/٢٠١١ عقدت ندوة

بعنوان أضواء على الأنظمة الانتخابية المقترحة في لبنان شارك فيها النقيب رمزي جريج، دولة نائب الرئيس إيلي الفرزلي، معالي الأستاذ زياد بارود، المحامي الدكتور غالب محمصاني. وقدمهم المحامي الدكتور علي رحال.

٣٥- وبتاريخ ١٤/١١/٢٠١١، وضمن نشاطات لجنة الثقافة والتراث، دعت نقابة المحامين إلى ندوة

حول كتابي " هامات وهالات " وفي " هوى لبنان " لمعالي النقيب عصام الخوري. وقد تكلم في المناسبة كل من معالي الأستاذ ادمون رزق، والاستاذ سهيل مطر، والمحامي الدكتور دياب يونس، ونقيب المحامين في الشمال بسام الداية ونقيبة المحامين في بيروت أمل حداد.

٣٦- وبتاريخ ١٦/١١/٢٠١١ ألقى المحامي الدكتور طلال جابر محاضرة بعنوان: التمثيل التجاري

بين الواقع والمرتجى؛ شرح فيها مفهوم التمثيل التجاري وشروطه وأحكامه ونتائجه.

٣٧- ونحن بصدد التحضير لإعداد المترجمين للإشتراك بانتخاب أمناء تدرج على ما كان يجري في النقابة قديماً وأسوة بسائر النقابات العربية والأجنبية.

٣٨- مواكبة لورشة تحديث النقابة بتكنولوجيا المعلومات، شاركت مؤسسة محاضرات التدرج عن طريق شراء ماكنات بصمة للمحامين المترجمين المشاركين في المحاضرات في مواكبة تطورات العصر تسهيلاً وتوفيراً لوقتهم.

عاشراً- في الضمان الصحيّ بواسطة نظام الاستشفاء للمحامين وعائلاتهم وموظفيهم:

إنّ الضمان الصحيّ هو أبعد من عقدٍ توقعه النقابة. إنّه أمانةٌ بغيةً توسيع نطاق الخدمات الصحية والاستشفائية داخل المستشفى وخارجه، بحيث يكون المحامي مطمئناً الى غده. وبعد إستدراج العروض قرر المجلس التعاقد مع شركة "مد غلف" للتأمين الإستشفائي للعام ٢٠١٠-٢٠١١ نتيجة تقديمها أدنى الأسعار، وقد تحققت بهذا نتائج ملموسة للمحامين وعائلاتهم والموظفين العاملين لديهم وقد فُصل هذا في بيان أصدرته النقيبة في العدد الثاني لمجلة العدل للعام ٢٠١٠ - صفحة ٣ من قسم أخبار النقابة مع ذكر سائر التحسينات التي أدخلت على عقد التأمين في أسعاره وتقديماته. ولا يزال المجلس يتابع جهوده لتوسيع هذا النطاق وإمكانية إنشاء صندوق تعاضد ذاتي او إحياء الصندوق التعاوني وإدارته من قبل شخصٍ ثالث إخصائي بالتأمين حرصاً على مصالح النقابة والزلاء. وبعد إنجاز سنة ٢٠١٠ تمّ التعاقد سنة ٢٠١١ بالتراضي مع شركة التأمين لتفادي زيادة الأسعار العالمية والمحلية، وكانت الزيادة ٤% فقط لأفراد عائلات المحامين مع المحافظة على الأسعار الخاصة بالمحامين، إضافةً الى فرض التزام شركة التأمين في العام الواحد زيادة ٣% فقط.

حادي عشر - في زيادة قيمة منحة الوفاة:

إستمرّ مجلس النقابة في دراسة كلّ طلب يتعلّق بمنحة الوفاة وقد قرّر رفع قيمتها من خمسة عشر مليون ليرة لبنانية الى عشرين مليون ليرة لبنانية ابتداءً من ٢٠١٠/٧/١٦ ، وما تزال النقابة مستمرةً في دفع منح الوفاة.

ثاني عشر - في إقرار منحتي الزواج والولادة:

تحرص النقابية على في تطوير نطاق الخدمات الاجتماعية التي تقدّمها النقابة، والتي كانت في الماضي تحصلُ ضمن نطاق الصندوق التعاوني الذي أنشئ بالقانون رقم ٦٦/٥٨ وهو يتمتعُ بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي بإشراف مجلس النقابة.

إنّ النظام الداخلي للصندوق التعاوني الذي وافق عليه وزير العدل في ١٣/١/١٩٨٦ وعدّل بالقرار رقم ١٩٧٢/١١/٢ نصّ في باب المنافع والخدمات (الباب الثالث- الفصل الأول- المادة ٣٠- الفقرة ٣) على منحة زواج ومنحة ولادة بالإضافة الى منحة الوفاة. وقد أوقف العمل بهذه المنافع بقرار مجلس النقابة بعد تطبيق نظام إستشفاء المحامين إلزامياً. وقد إقترحنا على المجلس إتخاذ القرار بإحياء الصندوق التعاوني جزئياً بعد الرجوع عن قرار مجلس النقابة الذي أوقف منافعه وتقدماته، وفتح الآفاق أمام خدمات إجتماعية في أولها الإنطلاق بمنحة الولادة ومنحة الزواج، وقد تتبعها المساعدة على نشر الأبحاث العلمية والدكتوراه الخ... وفي نظام هذا الصندوق من الوضوح والمرونة ما يحقّق الغاية المنشودة منه وفقاً لموارده. إنّ هذه العودة الى قانون الصندوق التعاوني والأنظمة المرعية الإجراء في تطبيقه يجب أن تتم عبر إجراء الإضافات والتوضيحات المناسبة، خصوصاً أنّ نظام الصندوق التعاوني قد أجاز لمجلس النقابة صلاحيات تحديد مقدار التقديمات وآلية أدائها.

إنّ بقاءنا تحت سقف الصندوق التعاوني يقضيه المنطق والقانون، وألا نكون بصدد إلغائه بشكلٍ ضمني وغير مباشر. إنّ من القواعد الأساسية أن نعمل النصّ بدلاً من إهماله، وأن نفعّل المؤسسات القائمة بدل شلّها أو إلغائها. فقرر المجلس بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٠ الموافقة على اقتراح توسيع الخدمات الإجتماعية للمحامين، وفي مقدّماتها منحة الزواج لكلّ محامٍ بمناسبة زواجه بقيمة ألف دولار أميركي أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية، وقد تمّ العمل بها إعتباراً من ١/١٢/٢٠١٠. كما قرر المجلس الموافقة المبدئية في الجلسة نفسها على تقديم منحة الولادة على ان يصار الى تحديد قيمتها لأنّ نفقات التوليد مشمولة بعقد الضمان الصحي. وقد كان مجلس النقابة حريصاً على إلتزامه دفع هذه المنح.

ثالث عشر - في تسجيل الوكالات والسهر على حسن التطبيق وازدياد مردود الرسوم وتسجيلها:

حرصت النقابية والمجلس على مراقبة تسجيل وكالات المحامين في السجلّ الخاص، مما أدى الى رفع إيراداتها في السنة المالية المنصرمة الى /٤,٩٢١,١٩٤,٤٧٥/ ليرة لبنانية. ويعود ريع هذه الإيرادات الى تنفيذ مشاريع اجتماعية وصحية والى دعم معهد المحاماة، وتقديم منافع للمحامين المتدرّجين عبر مساعدتهم في تعزيز خبراتهم ومهاراتهم المهنية، ورفع بدل مساهمتهم في المعونة القضائية. وهو إنجاز في بالغ الأهميّة لأنّه يؤدي الى النفع العام في مضاعفة الإيرادات الناتجة عنها ويقتضي السهر عليه خدمةً للنقابة وللمحامين.

رابع عشر - في معاملات السجلّ التجاري:

استمرّ المجلس بالتنسيق مع أمناء السجل التجاري في التشدّد في عدم تسجيل أي معاملة للشركات ولأبديّ كان إلا بواسطة المحامي الوكيل وتوقيعه أو بعد الاستحصال على براءة ذمّة منه. وقد أدى هذا السهر الى صون حقوق النقابة والمحامين معاً. والنقابة جادة في تكليف لجنة خاصة مهمتها تقديم تقرير حول انضباط أعمال السجلّ التجاريّ تطبيقاً لأحكام المادتين ٦٢ و ٦٣ من قانون تنظيم مهنة المحاماة، ونسبة نمو عدد الشركات بالنسبة لعدد الزملاء المحامين كي يبني على الشيء المقتضى.

وفي هذا الإطار أصدرت النقابية تعميماً مؤرخاً في ٢٢/٨/٢٠١١ أعلنت به الزملاء أن النقابة وضعت بتصرّف الزملاء إستمارة متعلقة بوكالاتهم السنوية عن الشركات التجارية، فتطبيقاً لأحكام المادة ٦٢ من قانون تنظيم مهنة المحاماة، وتسهيلاً لتحصيل المحامي أتعا به المتوجبة عن هذه الوكالات، عند المنازعة بها، يطلب من الزملاء الكرام تعبئة الإستمارة المذكورة والمتوافرة في مراكز النقابة وإيداعها لديها خلال مهلة شهرين إبتداء من تاريخه. وسوف تتابع أجهزة النقابة هذه المعلومات مع أمناء السجل التجاري في المحافظات كافة.

خامس عشر - في الوضع المالي للنقابة:

حرصت النقابية ومجلس النقابة على تعزيز موارد النقابة والسهر على تحصيلها كاملة وعلى عصر النفقات. ورغم كل الظروف تحققت ميزانية النقابية التي انتهت في ٣٠/٩/٢٠١٠ الى وفرٍ قدره

١٤٦٤٩٥٤٠٤٠ مليار واربعمئة وأربعة وستون مليوناً وتسعمائة وأربعة وخمسون ألفاً وأربعون ليرة لبنانية كما حققت الميزانية في الصندوق التعاوني ٢٩٥٢٤٥٩٢٥٠ ملياراً وتسعمائة واثنان وخمسون مليوناً وأربعمئة وتسعة وخمسون ألفاً ومائتان وخمسون ليرة لبنانية وفي صندوق التقاعد ٦٧٨٦٣٨٤٤٤٢ ليرة لبنانية وقد وضع البيان المالي بتصريف الزملاء المحامين في جميع مراكز النقابة في بيروت والمناطق منذ ٢٠١٠/١٠/٢٢.

كما حققت ميزانية النقابة التي إنتهت في ٢٠١١/٩/٣٠ وفرأ قدره /٤١٦,٧٤١,٣٥٨/ ل.ل. والميزانية في صندوق التعاوني وفرأ قدره /١,٨٧٦,٢٠١,١٥٢/ ل.ل. وميزانية صندوق التقاعد وفرأ قدره /٦,٣١٣,٧٤٠,٦٨٢/ ل.ل. وبالنسبة للصندوق التعاوني، ثمة واردات عائدة من حصته من عائدات رسم الواحد بالألف على العقود عن فترة شهر ايار وحزيران ٢٠١١ والبالغة /١,٩٤١,٩٥٢,٣٤٢/ ل.ل. لم تذكر في عداد واردات هذا الصندوق عن السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ كونها وردت، متأخرة، الى النقابة في شهر تشرين الأول ٢٠١١، أي بعد إنتهاء السنة المالية الحالية في ٢٠١١/٩/٣.

وهذا المبلغ قيّد، بالتالي في واردات السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

على أنه، لو ورد، في حينه أي قبل ٢٠١١/٩/٣٠ لدخل على واردات سنة ٢٠١١/٢٠١٠ لانعكس على باب الوفر المحقق لهذه السنة والمذكور أعلاه والبالغ /١,٨٧٦,٢٠١,١٥٢/ ل.ل. زيادة إضافية بمبلغ /١,٩٤١,٩٥٢,٣٤٢/ ل.ل.

كما أصدرت النقابية اعلاماً مماثلاً للسنة الماضية حثت بموجبه جميع الزملاء المحامين على استلام البيان المالي والاطلاع عليه قبل الجمعية العمومية المدعوة للانعقاد بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٠ ، كما أعلمتهم بأنّها ستعطي الوقت لكل من يريد أن يناقش هذا البيان ويبيدي ملاحظاته عليه ومن أجل حسن سير المناقشة دعتهم الى أن يبادروا الى تسجيل أسمائهم في مكتبها، وقد لقي هذا الإعلام ترحيباً.

سادس عشر - في المعونة القضائية:

استمر مجلس النقابة بسياسة تطوير عمل المعونة القضائية الذي تقدّمه نقابة المحامين في بيروت من أجل تأمين حق الدفاع.

وقد تابعت لجنة المعونة القضائية المعينة من قِبَل النقيبة نشاطاتها برئاسة الدكتور سليمان لبوس، وعضوية عدد من الزملاء المحامين، الذين استمروا في دراسة الطلبات الواردة الى اللجنة من مختلف المحاكم والهيئات ليُصار الى بنّها ورفعها الى النقيبة لاتخاذ القرار المناسب.

بلغ عدد ملفات المعونة المقبولة من النقابة:

٣٠٦ / ملف جزائي . ٣٦ / ملف مدني المجموع : ٤٣٢ اربعمائة واثنان وثلاثون ملفاً.

كما أنه تم تكليف ١٦ ملفاً بصورة مجانية للمحامين الأساتذة طالبي الانتقال الى الجدول العام.

وقد تمّ صرف أتعاب ٣٥٠ ملفاً عن عام ٢٠١٠ أي ما يعادل /٨٧,٥٠٠/د.أ. سبعة وثمانين ألف وخمسمائة دولار أميركي أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية على أساس /٢٥٠/د.أ. للملف الواحد.

وقد استقبلت نقيبة المحامين عدة مرّات القاضي الأميركي الخبير ستيف سوانسون الذي كان قد أعد تقريراً حول نظام المعونة القضائية في لبنان قدم بموجبه اقتراحات متخصصة بهدف تحسين نوعية الخدمة القانونية المقدمة للمعونة. وقد وافقت النقيبة على معظم ما يتألف مع حاجات النقابة وخدمة المواطن والمتقاضى.

وأطلقت آلية متكاملة لتطوير إدارة المعونة القضائية من قبل أجهزة النقابة بحيث أعطت توجيهاتها للعاملين كافة في هذا المضمار للمباشرة بتطبيق عملية التطوير، ومنها اعتماد بروتوكولات خطية مخصصة لكل من المحامين والمواطنين، وإطلاق دليل المعونة القضائية الذي تم إعداده باللغتين الإنكليزية والعربية والذي يوزع مجاناً في أقلام المحاكم. والجدير ذكره أن الآلية المعتمدة تحتم على المحامين الذين يتولون ملفات المعونة تقديم تقارير دورية عن حسن سير الملف ومصير الدعوى موضوع المعونة.

سابع عشر - في التدخل لمصلحة المحامين والادعاء على منتحلي صفة المحامي:

بقيت النقابة على عهدها، وباهتمام النقيبة شخصياً، حريصةً على حقوق وكرامة كلِّ محامٍ كما حرصت على التدخل الى جانبه وتقديم دعاوى ضد كل الذين تعرضوا له خصوصاً في أثناء ممارسته المهنة وهي تتابع الدعاوى حتى نهايتها حضوراً بواسطة أعضاء مجلس النقابة أو ممثلي النقابة في المناطق بتكليفٍ

من النقيبة. ومن ناحيةٍ أخرى لم تتوانَ النقابةُ عن الإدعاء على كلِّ من ثبت أنَّه انتحل صفة محامٍ وملاحقة الدعوى وطلب توقيفه وإحالته الى المرجع الجزائيّ الصالح وملاحقته حتى تصان كرامة المهنة وحقوق النقابة.

وقد أعدت النقيبة دراسة بخصوص الوكلاء الكنسيين الذين ينتحلون صفة المحامين ويمثلون أمام المحاكم الروحية. وقد بلغ عدد دعاوى تدخل النقابة التي قدمتها النقيبة الى جانب الزملاء المحامين ستين دعوى. كما تقدمت ولاحقت ست دعاوى بموضوع إنتحال صفة محام وإختلاس وهذه الدعاوى عالقة أمام القضاء وتلاحق من قبل النقيبة شخصياً بغية تحصيل حقوق النقابة والحفاظ على كرامة المحامين وكرامة المهنة والنقابة.

ثامن عشر - في مسلكية المحامين:

إنَّ مسلكية المحامي وانضباطه والتزامه وقوانين المهنة وأنظمة النقابة ومناقب المحامين وآداب مهنتهم هي من الأمور الجوهرية التي يجب أن يحرصَ عليها كلُّ محامٍ. ولذلك اهتمت النقيبة شخصياً بكلِّ ما يتعلّق بهذه المسلكية داخلَ قصور العدل وخارجها. وقد أولت عنايةً خاصة مسألة ظهور المحامين في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أو في الصحافة. وقد أصدرت تعميماً مفصلاً بتنظيم هذه العلاقة وفرض إذن خاص منها. وهذا ما درجت عليه نقابة المحامين لسنوات خلت. وهي لم تتأخّر في إعطاء الإذن للمحامي في الحالات التي كانت ترى أنَّها لا تتعلّق بدعاوى القضاء أو تؤثر في سرية التحقيق في دعاوى يتولاها المحامي مع وجوب التقيد بسرية المهنة. واستناداً الى صلاحياتها، عملت النقيبة على حلّ النزاعات بين المحامين بطريقة حبيبة وبروحية العائلة النقابية الواحدة وسلطة رعاية النقيبة.

تاسع عشر - في تنقية الجدول العام:

منذ بدء ولايتها، اهتمت النقيبة بتنقية الجدول العام. فشكّلت لجنة برئاسة الاستاذ نهاد جبر وعضوية عدد كبير من الزملاء وأطلقت اللجنة عملها للمضي في رفع التقارير بحق كل مخالفة لأحكام المادة ١٥ من قانون تنظيم المهنة في الجمع بين المحاماة ووظائف أو خدمات أو أعمال أو مهمات تتخطى حدود ممارسة المهنة. وقد وجّهت النقيبة كتباً خطيةً الى كلِّ الإدارات العامة والمؤسسات العامة أو ذات المنفعة العامة

للتقصي عن هذه المخالفات كي تتخذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين، لأن القانون سيطبق على الجميع بدون إستثناء. وعملاً بذلك قرّر مجلس النقابة خلال سني ٢٠١٠ و ٢٠١١ شطب محامين من جدول النقابة بعد أن ثبت أنهم يمارسون عملاً يتنافى مع مهنة المحاماة. كما شطب عدداً من المحامين الذين ثبت أنهم لم يعد لديهم مكاتب خاصة لممارسة المهنة وشطب من مضى على وقف مزاولتهم أكثر من سنتين دون أن يعيدوا قيدهم. وكذلك اتخذ قرارات بتعليق قيد وقف مزاوله عدد من المحامين لأسباب مختلفة كما اتخذ قرارات شطب محامين متدرجين مضى على قيدهم أكثر من خمس سنوات ولم يتقدموا بطلب نقلهم الى الجدول العام، او أكثر من سبع سنوات ولم ينجحوا في اجتياز الاختبار المؤهل لنقل قيدهم الى الجدول العام. وتقيداً بقانون تنظيم مهنة المحاماة ولا سيما المادة ٣١، اتخذ مجلس النقابة قرارات بشطب عدد كبير من المحامين الذين لم يسددوا رسومهم السنوية لمدة أكثر من ثلاث سنوات بعد إنذارهم وفقاً للأصول.

وقد بقي المجلس في العام ٢٠١١ ماضياً قديماً في سياسة تنقية جدول النقابة من المخالفين صوتاً لكرامة المهنة وحفاظاً على مصالح النقابة المادية والمعنوية. فقد قرّر مجلس النقابة خلال سنة ٢٠١١ المبادئ نفسها المبينة أعلاه تقيداً بقانون تنظيم مهنة المحاماة .

العشرون - في الشكاوى والأذونات والمجلس التأديبي:

تزداد الشكاوى وطلبات الأذونات بحق المحامين الى ديوان النقابة، فبلغت مئة شكاوى ما عدا الشكاوى الشفهية. أما طلبات الإذن للمرافعة من زميل ضدّ زميل وفقاً للمادة ٩٤ من قانون مهنة المحاماة فقد بلغت ٤٨١ طلب إذن بدعوى مدنية و ١٦٠ طلباً بدعوى جزائية. وكانت النقيبة تدقق وتدرس كلّ طلب إذن وغالباً ما كانت تحاول التوفيق بين الزملاء قبل اتخاذ القرار. هذا فضلاً عن طلبات الإذن بقبول وكالة كان أحد الزملاء وكيلاً فيها والتي بلغت ٤٩. كما ورد الى مجلس النقابة ١٠٤ أذون ملاحقة جزائية بحق محامين وكان مجلس النقابة يبيّن بهذه الطلبات وفقاً لأحكام المادة ٧٩ من قانون مهنة المحاماة. ولم يتوان مفوض قصر العدل الأستاذ سمير زغريني عن إجراء التحقيقات التمهيدية بهذه الملفات وعن تنظيم محاضر مسلكية يرفعها الى النقيبة بحق كلّ من ثبت له أنه ارتكب جرماً يحطّ من قدر المهنة وكرامتها. وبتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١ عينت النقيبة أربع هيئات للمجلس التأديبي يرأس كلّ هيئة نقيب سابق وهم الأساتذة ميشال خطار وشكيب قرطباوي وأنطوان قليموس وبطرس ضومط وكانت تجتمع فور كلّ إحالة من النقيبة.

وتطبيقاً لسياسة التشدد في مسلك المحامين وحفاظاً على كرامة المهنة، فقد أحالت النقابية الى المجلس التأديبي خلال العامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ما يزيد عن السبعين ملفاً. وصدرت القرارات التأديبية في بعضها. أما البعض الآخر فما زال قيد النظر. هذا وقد وجهت النقابية عدداً من التنبيهات الأخوية الشفهية والخطية الى عددٍ من المحامين الذين ثبت ارتكابهم مخالفات لا تستدعي الإحالة الى المجلس التأديبي.

ومنذ تاريخ إنتخابه مفوضاً لقصر العدل، دأب المحامي جورج بارود، بالتنسيق مع النقابية، على القيام بالمهام التي أوكلها إليه قانون تنظيم المهنة ضمن إطار الأسس التالية:

١- رسم سياسة نقابية تضبط العلاقة بين الزملاء المحامين والقضاة ضمن إطار الندية، فلا تعالي من قبل القاضي على المحامي، ولا تطاول من المحامي على القاضي؛ وإنما إحترام متبادل، والتزام بتطبيق الأصول، إن خلال جلسات المحاكمة أو في أثناء المراجعات اليومية بما يتعلّق بملفات عالقة أمام المحكمة.

وقد تدخّل مفوض قصر العدل لدى كل إشكال حصل في هذا الصدد، وتم تطبيق ما سبقت الإشارة إليه ضمن الأصول المرعية الإجراء.

٢- التمسك بالحصانات والضمانات التي أعطاها قانون تنظيم المهنة للمحامي العامل في أثناء ممارسته مهنته وفي معرض ممارسته إياها.

وقد حرصت النقابية كما المجلس على التمسك بهذه الحصانات والضمانات الى أبعد الحدود؛ وكانت في كل مرّة تتجاوز فيها إحدى النيابات العامة أو من يمثلها من رجال الضابطة العدلية، في معرض تحقيقات أولية الحصانة المعطاة قانوناً للمحامي يتدخل مفوض قصر العدل بصورة مباشرة ويرفض بشكل حازم حضور المحامي أمام المخافر أو المفارز القضائية، مصرّة على أن المرجع الصالح والوحيد للتحقيق مع المحامي هو أحد قضاة النيابة العامة، وذلك بعد الحصول على الإذن المطلوب من النقابة وفقاً لقانون تنظيم المهنة، حتى في حالة عدم نشوء الجرم عن ممارسة المهنة، حاصرة توصيف الجرم، بما إذا كان ناشئاً أم لا، بمجلس النقابة وحده دون سواه.

وضمن هذا الإطار، أحالت النيابة العامة الإستئنافية في مختلف المناطق اللبنانية الى النقابة /١٧٧/ مئة وسبعة وسبعين طلب إذن بالملاحقة، أكبّ مفوض قصر العدل على دراستها، وكان يستدعي الزملاء المدعى عليهم للإستماع إليهم والتحقيق معهم حول ما ينسب إليهم. وقد قام بعرض جميع الملفات

على مجلس النقابة، ضمن المهلة المنصوص عنها في المادة ٧٩ من قانون تنظيم المهنة، حيث تم التداول والمناقشة المستفيضة بكل ملف بمفرده.

وكانت سياسة المجلس بهذا الشأن، ووفقاً لقانون تنظيم المهنة، التمييز بين ما هو غير ناشئ عن ممارسة المهنة، فيؤخذ القرار بهذا الشأن، وبين ما هو ناشئ عنها، فتطرح الأمور على بساط البحث، توصلاً الى قناعة لدى المجلس بما إذا كان المدعى عليه من الزملاء جديراً بالحماية أم لا على ضوء ما قام به من أفعال تشكل وقائع الملف المعروض، وتلك التي أدلى بها في أثناء التحقيق معه من قبل مفوض قصر العدل.

وما يلفت النظر، أن كثيراً من هذه الجرائم تتعلق بائتمان المحامي وتداوله بالشيكات دون مؤونة وبمسائل تتعلق بمسلكيته وبحالة توافر التمانع لديه مع ممارسته للمهنة...

٣- حقق مفوض قصر العدل خلال هذه الولاية بالعديد من الشكاوى المسلكية المحالة إليه من قبل النقيب، مع زملاء ارتكبوا مخالفات فاضحة لقانون تنظيم المهنة وأنظمتها،

وساد التحقيقات بعض التشدد، وكانت المفوضية تعضد الى آخر الدرجات المحامي المفترى عليه، وبالمقابل ترفع تقريراً بالواقع مرفقاً باقتراح ملاحقته عندما يكون المحامي مرتكباً.

٤- تابع مفوض قصر العدل جميع الإشكالات اليومية . وقد أصبحت بالمناسبة عديدة . التي حصلت مع المحامين في أثناء المحاكمات وفي قصور العدل مع القوى الأمنية، وفي مواقف السيارات وعلى مداخلها، وفي المخافر، حتى تلك التي تعترض المحامي في حياته اليومية والعادية (تسبب حادث سير أو تبادل كلام أو تلاسن)...

٥- بتكليف من النقيبة، حضر مفوض قصر العدل العديد من الجلسات عن النقابة، بمعرض تدخلها في بعض الشكاوى الى جانب زملاء مدّعين؛ أمام قضاة التحقيق وقضاة الأساس، في جرائم مختلفة: منها ما يتناول شخص بعض الزملاء بالاعتداء الجسدي عليه أو بالقدح والذم به، وأخرى تتعلق بشكاوى قدمتها النقابة مباشرة ضدّ اشخاص انتحلوا صفة المحامي وآخرين تناولوا على ماليتها العامة، فلم يصرحوا بما حصلوه لها أو يحاسبوها بما قاموا بجيايته لحسابها.

٦- بسبب تلكؤ بعض المحامين عن التبليغ، وقد تزايد عددهم لدرجة أنه بات من الواجب على النقابة اتخاذ تدابير مسلكية مشددة بحق من اعتاد منهم الامتناع عن التبليغ لسبب يتعلق بمكتبه أو لسلوك غير مقبول من قبله، قام مفوض قصر العدل بالطلب من اولئك الحضور لتبليغ الأوراق في مكتبه، بعد تأكيد ملاحظتهم عند التكرار، كما أحال العديد من التبليغات الى العضو المكلف بالكشف على مكاتب المحامين وتأكيد وجود المكتب، والطلب الى المحامي التبليغ أصولاً تحت طائلة الملاحقة المسلكية. وقد بلغت طلبات التبليغ المئات لم ينجز قسم منها بعد حتى تاريخه. وقد أحال مفوض القصر عدداً من الزملاء المخالفين الى النقيبة لإتخاذ التدابير المسلكية المناسبة بحقهم.

الواحد والعشرون - في أتعاب المحاماة:

صوناً لحقوق المحامين لدى موكلهم وتسهيلاً لتحصيل تلك الحقوق كان مجلس النقابة يسرع في فصل الدعاوى المحالة إليه من محكمة الاستئناف بعد التدقيق بها من قبل أحد أعضاء مجلس النقابة بتكليف من النقيبة ورفع تقرير بشأنها الى المجلس لبتّها وإعادتها الى المحكمة. وقد أقرّ مجلس النقابة مشروعاً متكاملأً يتعلّق بالزامية إتفاقية الأتعاب. وقد اتخذ القرار بالموافقة على إتفاقية أتعاب نموذجية ورّعها على المحامين للعمل بها على سبيل الاستئناس كل ذلك تعزيزاً للثقة المتبادلة بين المحامي الوكيل والموكل، وتسهيلاً لتحصيل أتعاب المحامين.

إنّ هذه اللجنة مستمرة في دراسة المزيد من المشاريع ومنها إتفاقية التعاون بين محامين عاملين ومكاتب محامين، ومنها أيضاً إنشاء مركز للوساطة والتحكيم لدى النقابة يهتمّ بفضّ النزاعات الفردية والفصل في قضايا أتعاب المحاماة.

أمّا مشروع إتفاقية التعاون بين المحامين العاملين فما زال قيد الدرس لدى مجلس النقابة.

الثاني والعشرون - في إنماء وتوسيع مكتبة النقابة ومكتبات الفروع:

تعتبر مكتبة نقابة المحامين في بيروت وجهاً متألقاً لأنها تؤمن العدة والمراجع القانونية للمحامي، ومجلس النقابة مستمر في تطويرها وإنمائها وتحديثها بالوسائل التقليدية وبما يواكب ثورة تكنولوجيا

المعلومات. وتحتوي المكتبة على قرابة عشرة آلاف كتاب وعددٍ من الأقرص المدمّجة، وتستقبلُ الزملاء لمراجعة الكتب والإفادة من أجهزة الكمبيوتر الموجودة بداخلها والموصولة بالإنترنت أو من نظام Wifi مما يتيح للمحامين التفتيش على الإنترنت من خلال جهازه الخاص. وكانت القوانين اللبنانية قد وُضعت منذ سنوات على أجهزة الكمبيوتر ويتم تعديلها دورياً. كما أنّ فهارس الدراسات القانونية المنشورة في المجالات العربية والفرنسية قد أصبحت ممكنةً على برنامج خاصة بالمكتبة. وقد وافق المجلس على تنفيذ خطة إنمائية تحديثية في مكتبة النقابة في بيروت وفي سائر المناطق وهي تتعلّق:

- ١- بتوسيع الإشتراك بالكتب والمراجع القانونية.
- ٢- بتطوير البحث وتسهيله داخل المكتبة.
- ٣- بتأمين خدمة المحامي داخل المكتبة وخارجها.
- ٤- بوضع خطة متوازنة لتعزيز المكتبات في المناطق.

وانسجاماً مع توجه النقابية ومجلس النقابة في مواكبة التطورات التكنولوجية وتطوير مهنة المحاماة وتحسين مستوى الإنتاجية والفعالية، اتخذ مجلس النقابة قراراً ووافق على مشروع عقد التعاون ما بين النقابة و"صادر" لتنفيذ بوابة إلكترونية حديثة على النحو المبين أعلاه. وهذا المشروع الهامّ ليس سوى خطوة أولية نحو وضع نقابة المحامين في بيروت وجسم المحاماة على مستوى الحدّثة والمنافسة العالمية. وقد وُضع موضع تنفيذ.

أما في المناطق فقد استمر مجلس النقابة بتزويد المكتبات الموجودة بالكتب الجديدة. وقد دشّنت النقابية مكتبة زحلة بعد إعادة تأهيلها، كما أمّن المزيد من الكتب لمكتبة النقابة في صيدا ثمّ في بعلبك. والنقابة الى جانب المجلس مهتمة بتنفيذ هذه الخطة المتوازنة في مركز النبطية وبعدها وجميع مراكز النقابة في المناطق.

الثالث والعشرون - في مجلة العدل:

استمرت مجلة العدل في الصدور بشكلٍ منظمٍ ودوريٍّ وبمستوى رفيعٍ ولائقٍ متضمنةً المقالات الحقوقية المفيدة والقيمة والاجتهادات والتعليقات على الأحكام والتشريعات الجديدة وشتى أخبار النقابة.

إنَّ النقيبة ما تزال تهتم بتطوير هذه المجلة على الصعيد العلمي وهيكلية إدارتها خصوصاً بعد تأليف اللجنة العلمية المشرفة عليها برئاسة الأستاذ إميل بجاني.

والجدير بالذكر أنَّ مشروع المكتبة الإلكترونية وعقد التعاون مع صادر يفيد أيضاً مجلة العدل بحيث تصبح في متناول جميع المحامين. كما أنَّ النقيبة تدرس مشروع إعادة طباعة كل الأعداد القديمة المفقودة.

الرابع والعشرون - في المعلوماتية:

تابع مجلس النقابة اعتماد برنامج يساهم في تمكينها من مواكبة التحديات التكنولوجية وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق المشاريع والبرامج التي تفيد المحامين بمساعدة وإشراف رئيس لجنة المعلوماتية الدكتور طوني عيسى. أما الخطوط العريضة لهذا البرنامج فهي ما يلي:

١- وضع تصور وتوصيات حول الهيكلية الادارية والتنظيمية الواجبة لدائرة المعلوماتية ضمن نقابة المحامين.

٢- الاستمرار في تطوير وتحديث موقع النقابة على الإنترنت.

٣- المساهمة في مكننة مكتبة النقابة واعتماد برامج توثيقية إلكترونية ملائمة ووصلها بالموقع الإلكتروني للنقابة.

٤- تطوير نظام الدورات التدريبية.

٥- وضع آلية داخل النقابة تتيح حسن تنفيذ وتقيد المحامين بنظام إنشاء المواقع على شبكة الإنترنت الذي أصدرته النقابة.

٦- توقيع المزيد من اتفاقيات التعاون مع جهات ومنظمات محلية ودولية متخصصة لتنفيذ مشاريع محددة.

٧- تجهيز مراكز النقابة في المحافظات والأقضية بخدمة الإنترنت السريع وبأجهزة كومبيوتر ووصلها بالمكتبة المركزية.

٨- الاستمرار في تنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات في ميادين القانون والمعلوماتية.

٩- مساهمة لجنة المعلوماتية بإشراف نقابة المحامين في التعجيل بإقرار التشريعات والقوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواكبة صدورها عبر تنظيم دورات وحلقات نقاشية للمحامين.

وبدأ بتنفيذ هذا البرنامج وقّعت النقابة بروتوكول تعاون ثانٍ مع شركة " كلير تاغ انترناسيونال " بتاريخ ٢٠١٠/٧/٧ لتقديم الدعم التقني.

كما وقّعت بروتوكول تعاون مع شركة ADDIMA لوضع دراسة تفصيلية عن واقع النقابة ومتطلباتها بعد خمسة سنوات في عالم المعلوماتية.

الخامس والعشرون - في التقاعد:

إستمرت لجنة صندوق التقاعد خلال العام ٢٠١٠ في عقد اجتماعاتها الدورية والمحافظة على دفع المعاشات التعاقدية وعددها سبعمائةٍ وبلغت قيمتها حوالي تسعة مليارات وثلاثمائة مليون ليرة لبنانية وقد عمدت الى التدقيق في الملفات والإسراع في البتّ بها بعد توافر الشروط القانونية والموضوعية. وقد أحيل في السنة المنصرمة ثلاثة وعشرون محامياً الى التقاعد.

وحرصاً من هذه اللجنة على تأمين الحق بالراتب التقاعدي عملت على حماية المحامين العاملين من تجاوزات ارتكبت من قبل بعض المتقاعدين باعتماد وسائل مختلفة وتجاوزهم تطبيق النصوص المعتمدة

في قانون التقاعد رقم ٨٢/٦٢، مما حدا للجنة على إرسال كتابٍ خطي الى كل متقاعد لتذكركه بالنتائج التي تترتب عليه قانوناً لدى مخالفته قانون التقاعد وخصوصاً المادتان ١٦ و ١٧.

لقد حرصت لجنة إدارة صندوق التقاعد على استيفاء حقوق الصندوق كاملةً وإنماء موارده المالية لأنّه يشكل العمود الفقري لمستقبل المهنة. وهذه اللجنة تدرس بعض التعديلات على قانون الصندوق بغية تحديثه وتطوير خدماته كما تدرس أيضاً أفضل الوسائل لتغذيته بغية رفع المعاش التقاعدي. وفي بعض إنجازات النقابية التي تحققت في أثناء رئاستها لجنة إدارة صندوق التقاعد في العام ٢٠١١ نورد ما يلي:

- الاهتمام بالمتقاعدين ورعاية مصالحهم.
- التشديد على وجود مكاتب للمحامين والكشف عليها قبل قبول طلب الإحالة على التقاعد.
- إنجاز مشروع تعديلات بعض مواد قانون التقاعد والتحضير لعرضه على اللجنة لبتّه وجعله مماشياً للعصر.
- زيادة المرتب التقاعدي لجعله مليوناً وأربعمئة ألف ليرة لبنانية.
- إتخاذ لجنة التقاعد قراراً بتعيين مدقق محاسبة داخلي لصندوق التقاعد.
- السعي لزيادة موارد الصندوق بإيجاد طرقٍ ماليّة وتوظيفاتٍ معيّنة عقاريّة، أو عن طريق سندات الخزينة.
- السعي لإنشاء بيت راحة للمحامين المسنّين وطرح الموضوع للمناقشة.
- إرسال بطاقات معايدة بمناسبة الأعياد لكافة المتقاعدين.
- تم اقتراح تعديل للمادة ١٢٤ من قانون تنظيم المهنة من قبل لجنة إدارة صندوق التقاعد بإضافة فقرة على البند (ب) من أجل تساوي أعضاء لجنة صندوق التقاعد المنتخبين بأعضاء مجلس النقابة للحصول على ميدالية ذهبية لمن يستحق وارسلت هذه التوصية الى مجلس النقابة.
- إجتماعات اللجنة تكثفت لأكثر من مرّة في الشهر الواحد.

- مشاركة فعليه في مآتم المحامين المتقاعدين المتوفين وقول كلمة النقابة فيهم.

- تبني لجنة الثقافة لأعمال فنية " لوحات رسم " من إنجاز أحد أعضاء لجنة إدارة صندوق التقاعد وخصّص أيام ثلاثة لهذا المعرض في بيت المحامي.

وقد عرضت النقيبة على اللجنة بضعة مشاريع، وقد اتخذ بأحدها قرار مبدئي بالموافقة على دراسة مشروع تأمين صحي اختياري للمحامي.

- ملفات تقاعد:

العام الأول من الولاية: تمت دراسة وبت ثمانين ملفاً (٨٠) موزعة بين تقاعد وتخصيص وتحويل.

للعام الثاني من الولاية: تمت دراسة وبت ستة وثمانين ملفاً (٨٦) موزعة بين تقاعد وتخصيص وتحويل.

السادس والعشرون - في بيت المحامي:

يستمر بيت المحامي في نشاط دائم كما أنّ مجلس النقابة مستمرّ في الإشراف والعناية بإدارته وصيانتته وحديقته. إنّ النقيبة بالتعاون مع لجنة خاصة تدرس وضع خطة متكاملة تشمل وضع المطعم الواقع في الطبقة الأرضية موضوع عقد إيجار سارٍ وعقد الصيانة والنظافة والحراسة، ووضع المرآب ومداخله وتأمين الموظفين لخدمة المحامين وشؤون النقابة وهمّها الأول هو تحويله فعلاً لا قولاً، بيتاً للمحامي تتحقق فيه النواحي المهنية والعلمية والاجتماعية والثقافية والوطنية وإيجاد أفضل السبل لإدارته وإنمائه وإستثماره كي لا يصبح عبئاً ثقيلاً على صندوق النقابة بل يعمّ نفعه وتتقلّص نفقاته.

وفي خطوة ذات معانٍ وعبر خصّت النقيبة ومجلس النقابة النقباء السابقين، الأعضاء الحكيمين في مجلس النقابة بقاعة في بيت المحامي وسلمت إليهم خلال حفلة استقبال في ٢٣/١٢/٢٠٠٩.

وعمدت النقيبة والمجلس على تشجيع المحامين على تنظيم سائر أنواع النشاطات المهنية والثقافية والاجتماعية في بيت المحامي بغية تفعيله وبث الروح العائلية فيه.

السابع والعشرون - في تطوير وتجهيز دور مراكز النقابة في المناطق والعلاقة مع ممثلي النقابة

فيها.

منذ تولي مهامها حرصت النقيبة على التواصل مع ممثلي النقابة في المناطق ولدى محاكم الأحوال الشخصية والمحكمة العسكرية. وعقدت لقاءً جامعاً معهم بتاريخ ٢٤/٢/٢٠١٠ في بيت المحامي بحضور بعض أعضاء مجلس النقابة وحملتهم التوصيات والتوجيهات المتعلقة بالسهل على وضع مراكز النقابة وسلوك المحامين في قصور العدل وحسن سير المحاكم في المناطق. وكان لقاءً عائلياً ستمعت فيه النقيبة الى شؤون المحامين وحاجاتهم وتم الاتفاق على استمرار التواصل والتنسيق فيما بينهم حفاظاً على كرامة المهنة.

وفقاً لما بيّنا أعلاه دشّنت النقيبة وافتتحت غرفة للنقابة لدى محكمة رأس بعلبك ومركز للنقابة في سرايا بنت جبيل وزارت سرايا الهرمل بغية إستلام غرفة للنقابة فيها.

وقد إتخذ مجلس النقابة قراراً بتلزم دراسة هندسية لمشروع توسيع وتأهيل مركز النقابة في جديدة المتن. وقد إستلمت النقيبة خرائط التنفيذ وإن المجلس بصدد تحضير ملفات إستدراج العروض بغية تلزم الأشغال.

الثامن والعشرون - في الشأن الثقافي:

لم تغب النقابة عندما غابت وجوه وأفلت عبقریات وخبث مواهب، أو عندما دُعيت لأداء شهادةٍ بكبارٍ من لبنان في عالم العلم والمحاماة والثقافة والسياسة، سواء كان ذلك في حياتهم أو مماتهم. وكان لافتاً حضور النقيبة في مناسبات مختلفة:

١- مأتّم الرئيس والنقيب وجدي الملاط بتاريخ ١٩/٤/٢٠١٠.

٢- وفي ذكرى العلامة الدستوري ريمون إده بتاريخ ١٠/٥/٢٠١٠.

٣- وفي تشييع نقيب المحررين ملحم كرم بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٠.

٤- في ذكرى القضاة الأربعة الذين سقطوا فوق قوس المحاكمة في صيدا في العام ١٩٩٩.

- ٥- وفي العلامة محمد حسين فضل الله وجهت بتاريخ ٢٣/٧/٢٠١٠ وجهة رثاءً بمجتهدٍ ومرجعٍ.
- ٦- في ذكرى أربعين الرئيس كامل الأسعد بتاريخ ٢٣/٧/٢٠١٠. فضلاً عن بضع مراتٍ في محاميين غادروا الى دار الخلود.
- ٧- إفتتاح محاضرة للوزير إدمون رزق بعنوان " وثيقة الطائف: عهد وعقد" بتاريخ ١٦ شباط ٢٠١١ في بيت المحامي.
- ٨- احتفال شعري للمحامين الشعراء الاساتذة: ريمون عازار . صالح الدسوقي . جان كيرلوس تقديم رفيق غانم.
- ٩- معرض لوحات زيتية للأستاذ سعد رثو عضو لجنة إدارة صندوق النقابة.
- ١٠- إحتفال توقيع كتاب " ٤٢٠ يوماً في البقاع" للزميل الدكتور دياب يونس بتاريخ ١٧/٦/٢٠١٠.
- ١١- كلمتها للصحافة في تأبين المحامي الدكتور فاروق سعد بتاريخ ٢١/١٠/٢٠١٠ مستعيدة موسوعيته في القانون والعلوم السياسية والفقه والأدب والتاريخ والفنون.
- ١٢- وفي احتفال توقيع كتاب نينا جيدجيان "مدرسة بيروت للحقوق" في بيت المحامي في ٩/١١/٢٠١١ ألقى النقيب كلمة تشير فيها الى أهمية هذا الكتاب بين كتب المؤلفين الشهيرين في المراجع الحقوقية من خلال النهج التسلسلي في مراحل التطور منذ السنة ٢٠٠ ميلادية حتى ذروته إبّان القرن الخامس معددة أشهر الفقهاء وداعيةً الى أن يقتحم هذا الكتاب مكتبة التاريخ في مجالات الحقوق وهو يعدُّ مرجعاً للمحامين والمؤرخين وطلاب الجامعات والمدارس.
- ١٣- وألقى النقيب كلمةً في ندوةٍ عقدت في بيت المحامي بتاريخ ١٤/١١/٢٠١١ حول كتابي النقيب الأسبق عصام الخوري "هامات وهالات" و "في هوى لبنان" وقد أشادت بالقيم والمآثر التي عرف بها النقيب المؤلف.

التاسع والعشرون - في أهداف معهد حقوق الإنسان ونشاطاته:

في إطار مهامه الهادفة لنشر المعرفة بالمواثيق والاتفاقيات الدولية التي ترعى حقوق الإنسان وتنمية الخبرات والقدرات في مجال تطبيقها، تابع معهد حقوق الإنسان دوراته السنوية المكثفة التي أطلقها في العام ٢٠٠٩ حول حقوق الإنسان، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت والتي يخصصها للمحامين والقضاة في سبيل تعزيز مهاراتهم، توصلاً لتأدية دورهم بصورة فاعلة وفعّالة في مجال دعم حقوق الإنسان وحمايتها.

وقد تناولت دورة ٢٠١٠-٢٠١١ في حلقاتها الدراسية التي توالى على مدى ثلاثة أشهر وتابعتها خمسة وسبعون محامياً ومحامية الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، المواثيق الدولية، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، مكافحة الإتجار بالبشر، الحق في الصحة، القانون الدولي الإنساني، الحق في التنمية المستدامة، حقوق الطفل والأحداث المخالفين للقانون والمعرضين للخطر، حرية الرأي والتعبير، القانون الجنائي والدولي والمحاكم الدولية، منع التمييز والوقاية من التعذيب.

وجاءت هذه الورشة في إطار ما يقوم به المعهد من تعريف بالاتفاقيات الدولية التي ينضم إليها لبنان، وأصول تطبيقها، وما هو عليه الوضع التشريعي في لبنان بشأنها، فضلاً عن دور المحامين في هذا السياق. علماً أنّ لبنان وقّع الإتفاقية المذكورة في ٤ آذار ٢٠٠٤، ووافق عليها في ٧ كانون الأول ٢٠٠٥.

وبتاريخ ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول ٢٠١١، في إطار البرنامج الذي أطلقه في العام ٢٠٠٥، والمخصّص لتدريب ضباط وعناصر قوى الأمن الداخلي على حقوق الإنسان، نظّم المعهد بالتعاون مع مجلس كنائس الشرق الأوسط دورة تدريبية تابعها ثلاثون ضابطاً وعنصراً من هذه القوى وشملت محاورها القانون الدولي لحقوق الإنسان، مكافحة الإتجار بالبشر، الوقاية من التعذيب، مدونة سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، الأحداث المخالفين للقانون، حقوق الإنسان في أماكن الإحتجاز. وشارك في افتتاحها الأستاذ حسين زبيب ممثلاً النقيبة أمل حداد.

ومن جهة أخرى ساهم المعهد بصفته عضواً في لجنة التسيير الوطنية بشأن وضع عاملات المنازل المهاجرات في لبنان، في إنجاز مشروع قانون تنظيم العمل في الخدمة المنزلية. وهو يشارك في الاجتماعات التي تنظمها لجنة حقوق الإنسان النيابية، من أجل إنجاز الخطة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

الثلاثون - في العلاقة مع القضاء:

إيماناً بأنَّ المحاماة والقضاء شريكان في تحقيق العدالة وعاملان في خدمة الحق، حرصت النقابة ومجلس النقابة على التواصل والتآخي مع مجلس القضاء الأعلى ورئيس مجلس شورى الدولة وهيئة التفتيش القضائي قبل تعيين الأعضاء وبعده. وقد كان للنقابة على هذا الصعيد نشاطات ومساهمات أثمرت نجاحاً وتقدماً.

وفي ٢٥/١١/٢٠٠٩ أصدر مجلس النقابة بياناً يدعو فيه الى دعم الإصلاح القضائي واستقلال القضاء وتعيين رئيس هيئة التفتيش القضائي بغية إصدار القرارات التأديبية المستحقة.

ولم تُرد نقابة المحامين أن تفتتح محاضرات التدرج للعام ٢٠١٠ إلا باشتراك جناحي العدالة، القضاء والمحاماة. وقد شارك في الإحتفال وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى والنقباء وكبار القضاة ومجلس شورى الدولة مؤكدةً " أننا كلنا معاً نعلن الانطلاق من مرفأ واحد وسفينة واحدة وباتجاه واحد: " إتجاه تحصين القانون واحترام الحقيقة واللجوء الى العدالة والتسلح بالآداب والعلوم".

وفي ٢/٢/٢٠١٠ قام مجلس النقابة بزيارة وزير العدل لتأكيد مواقف النقابة الثابتة والمستمرة في تعاونها مع القضاء وتحمل شؤون مهنة المحاماة على حدٍ سواء معه. وقد تلاقت هذه الأفكار والتطلعات مع أعضاء مجلس القضاء الأعلى في ٢٣/٢/٢٠١٠ إذ تحول اللقاء الى جلسة عمل وتنسيق. كما قامت النقابة ورئيس مجلس القضاء الأعلى بجولة على قصر العدل في بيروت بتاريخ ١٧/٣/٢٠١٠ ، وألقت كلمة في محكمة التمييز أكدت فيها مسؤوليّة الجميع في السلطة القضائية المستقلة.

وبتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٠ قام مجلس النقابة بزيارة هيئة التفتيش القضائي مهناً بتعيين رئيسها وقد عرضت النقابة كل المشاكل والعقبات التي تعترض المحامين في ممارستهم المهنة وطالبت بإحياء التنسيق ما بين مجلس النقابة وهيئة التفتيش عبر لجنة مشتركة لمعالجة جميع المشاكل في سير العدالة وعمل المحامين.

عينت النقيبة لجنة متابعة هذه الأمور برئاسة النقيب الأستاذ مارسيل السيوفي ونياحة رئاسة النقيب الأستاذ شكيب قرطباوي وبعض أعضاء مجلس النقابة الحاليين والسابقين. وقد باشرت هذه اللجنة مهامها وعقدت عدة إجتماعات مع هيئة التفتيش القضائي.

واثر تعيين النقيب الأستاذ شكيب قرطباوي وزيراً للعدل زاره مجلس النقابة، نقيباً، ونقباءً وأعضاءً، للتهنئة وكانت مناسبة لطرح والتداول بشؤون قصور العدل والمحاكم والعلاقة ما بين القضاء والمحاماة. ووجهت النقيبة كلمة الى معالي الوزير تضمنت عمق المعاناة التي يعيشها المحامون خلال ممارستهم للمهنة وجملة مطالب وأمنيات.

وقد استقبلت النقيبة بتاريخ ٢٩/٩/٢٠١١ وزير العدل النقيب الأستاذ شكيب قرطباوي وبتاريخ ٨/١٠/٢٠١٠ أصدر مجلس النقابة بياناً مدوياً دعماً لسيادة القضاء واستقلاله.

الواحد والثلاثون - في المشاركة في التشريع:

لقد شاركت النقيبة شخصياً في مناقشة مشاريع القوانين المعروضة أمام لجنة الإدارة والعدل وتمثيلاً في بعض اللجان النيابية الأخرى. وقد شاركت النقيبة دورياً في لجنة تحديث القوانين لدى وزارة العدل وناقشت إستحداث مديرية جديدة، هي مديرية حقوق الإنسان والحريات العامة الى جانب تنظيم مديرية السجون المنشأة في وزارة العدل وقانون العقوبات والإيحات والأحوال الشخصية والتجارة.

وقد عينت النقيبة لجنة إستراتيجية برئاسة النقيب رمزي جريج وبعض الزملاء السابقين في النيابة والوزارة حيث تتولى هذه اللجنة بحث ومناقشة الإقتراحات ومشاريع القوانين المطروحة مع إبداء رأيها واقتراحاتها وتفسير النصوص القانونية. كما أحالت النقيبة مشاريع قوانين كتعديل قانون العقوبات وقانون ضريبة الدخل وغيرها.

وبانتظار البحث والمناقشة في عمل هذه اللجان تأمل النقيبة بلوغ الهدف المنشود في التطوير والتحسين خدمة للمواطنين وترسيخاً في بناء دولة الاستقلال.

الثاني والثلاثون - في خطب وكلمات نقبية المحامين:

كان للنقبية مواقف كثيرة منذ انتخابها تجلت في كلماتها التي نشير الى بعضها:

١- كلمتها بمناسبة زيارتها ومجلس النقابة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١ فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان.

٢- بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢ في مناسبة زيارة نقابة المحررين للتهنئة بفوزها لمنصب النقبية.

٣- كلمتها خلال ندوة عقدتها النقابة في ١٠/١٢/٢٠٠٩ بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان وذلك في مجلس النقابة (بيت المحامي).

٤- كلمتها خلال اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في دمشق يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول سنة ٢٠٠٩ .

٥- كلمتها في مناسبة زيارتها في تاريخ ١٥/١٢/٢٠٠٩ دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري.

٦- كلمتها في مناسبة توقيع كتاب القاضي فوزي خميس عن حماية الأحداث المعرضين للخطر في بيت المحامي بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٩.

٧- كلمتها في النقابة بمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٩ حيث أقامت حفلاً جمع عدداً من نقباء المحامين السابقين وأعضاء المجلس ولجنة إدارة صندوق التقاعد والمحامين وموظفي النقابة والإعلاميين.

٨- كلمتها في مناسبة زيارتها ومجلس النقابة ورئيس مجلس الوزراء السيد سعد الدين الحريري بتاريخ ٤/١/٢٠١٠ .

٩- كلمتها خلال حفل تكريمها من قبل رابطة فرعي كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف بتاريخ ١٣/١/٢٠١٠ حيث أقامت الرابطة برئاسة القاضي شكري صادر حفلاً تكريماً لها بمناسبة انتخابها.

١٠- كلمتها في افتتاح منتدى الحكومات العربية الخامس للملكية الفكرية وجرائم المعلوماتية بتاريخ ١٩/١/٢٠١٠ في بيت المحامي.

١١- كلمتها خلال ندوة حول مؤلف الزميل عادل بطرس " الشامل في قضايا النشر والإعلام " تاريخ ٢٠١٠/١/٢٦ .

١٢- كلمتها في مناسبة زيارة رئيس المحكمة الدولية الخاصة بلبنان القاضي أنطونيو كاسيزي بتاريخ ٢٠١٠/٢/٣ في حضور كبار القضاة والنقباء والمحامين .

١٣- كلمتها في افتتاح محاضرات التدرج للسنة ٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٨ بمشاركة وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى وحضور مجلس النقابة والقضاة والمحامين .

١٤- كلمتها بمناسبة افتتاح مكتب استعلامات قضائية للمواطنين في باحة قصر العدل تاريخ ٢٠١٠/٢/٢٣ .

١٥- كلمتها بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ بمناسبة افتتاح أعمال مكتب الدفاع التابع للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان مع نقابة المحامين .

١٦- كلمتها بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢ بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبيئة .

١٧- كلمتها بتاريخ ٢٠١٠/٦/٨ في مناسبة إستشهاد القضاة الأربعة متسائلة فيها: الى متى الصمت؟ هل نكتفي بإقامة صلاة الغائب ؟ متى موعد محاكمة الجناة؟ متى يكون موعد إفهام الحكم؟ متى سننتصر على الخوف؟

١٨- كلمتها بعنوان "كلنا لكننا حامٍ وظهير" بمناسبة استقبال نقيب وأعضاء مجلس نقابة المحامين في الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٢ .

١٩- كلمتها في افتتاح مؤتمر حول حسن تنفيذ الإدارة للقرارات القضائية بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٤ في قاعة محاضرات بيت المحامي .

٢٠- كلمتها بمناسبة أداء ٦٧ محامياً متدرجاً يمين المحاماة بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٧ .

٢١- كلمتها بمناسبة زيارة هيئة التفقيش القضائي لمجلس النقابة بتاريخ ٢٠١٠/٩/٣٠ .

٢٢- كلمتها خلال حلقة نقاش حول استقلال القضاء بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٨ في بيت المحامي .

٢٣- كلمتها بمناسبة إفتتاح مؤتمر بعنوان " القاضي والحدود" بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٠ في المركز الجديد لمعهد الدروس القضائية في الأشرفية.

٢٤- كلمتها في المؤتمر السنوي الرابع والخمسين للاتحاد الدولي للمحامين (UIA) في اسطنبول بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٠ ولغاية ٣/١١/٢٠١٠.

٢٥- كلمتها بمناسبة الجمعية العامة بتاريخ ٧/١١/٢٠١٠.

٢٦- كلمتها خلال افتتاح ندوةٍ حول إمكان تحسين ظروف عيش السجناء في لبنان بتاريخ ١١/١١/٢٠١٠ في بيت المحامي.

٢٧- كلمتها بعنوان " أنصفوا الناس من أنفسكم" في حفل إطلاق دليل أخلاقيات القضاء عنوانه "الدليل الى واجبات القضاة وأخلاقياتهم" بتاريخ ١٥/١١/٢٠١٠ في معهد الدروس القضائية- الأشرفية.

٢٨- بيان النقيبة في ٢١/١١/٢٠١٠.

٢٩- كلمتها بمناسبة افتتاح السنة القضائية ٢٠١٠-٢٠١١ بعنوان " أصلحوه يكن رائد إصلاح" بتاريخ ٦/١٢/٢٠١٠ في ردهة قصر العدل.

٣٠- كلمتها بمناسبة افتتاح المؤتمر المتعلق بقوانين الأعمال بتاريخ ٩/١٢/٢٠١٠.

٣١- كلمتها بعنوان " طرابلس بيت الحنين" بمناسبة قيامها مع النقباء السابقين وأعضاء مجلس النقابة بتاريخ ١٥/١٢/٢٠١٠ بزيارة لتهنئة نقيب وأعضاء مجلس نقابة محامي طرابلس بفوزهم في الانتخابات.

٣٢- كلمتها من وحي الميلاد " تأملات وصلاة" بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠١٠.

٣٣- كلمتها خلال احتفال نقابة المحامين بمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٠ في بيت المحامي.

٣٤- كلمتها خلال مؤتمر مكافحة الاتجار بالبشر في لبنان بتاريخ ٣/١/٢٠١١ في جامعة بيروت العربية.

٣٥-كلمتها بعنوان "الحريات طريق الأمة الى تحرير الأرض وتحقيق الوحدة" التي ألقته بتاريخ ٢٠١١/١/١٣ خلال انعقاد أعمال المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في دورته الثانية للعام ٢٠١٠ في مدينة فاس - المغرب. وقد عالجت فيها بجرأة وصراحة مسألة الحريات التي هي طريق الأمة الى تحرير الأرض وتحقيق الوحدة.

٣٦-كلمتها في افتتاح مؤتمر حول "تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان" بتاريخ ٢٠١١/١/٢١.

٣٧-كلمتها في افتتاح دورة معهد المحاماة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/١/٢٥ في نقابة المحامين - قصر العدل.

٣٨-كلمتها خلال حضورها ورعايتها ندوة حول " واقع المعلوماتية في نقابة المحامين في بيروت- بيت المحامي بتاريخ ٢٠١١/١/٢٦ .

٣٩-كلمتها في افتتاح مؤتمر "المستجدات القانونية في القطاع المصرفي في لبنان" بتاريخ ٢٠١١/٢/٣- بيت المحامي.

٤٠-مداخلة على شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال بتاريخ ٢٠١١/٢/١٠ حول "واقع المهن الحرة في لبنان" اعتبرت فيها المحاماة شريك القضاء الأساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٤١-كلمتها في المؤتمر الصحفي بمناسبة توقيع عقد بين النقابة ومكتبة صادر- ناشرون لتحضير واستعمال بوابة معلومات إلكترونية متخصصة بتاريخ ٢٠١١/٢/١٧.

٤٢-كلمتها بمناسبة زيارة نقيب وأعضاء مجلس نقابة محامي الشمال لنقابة المحامين في بيروت بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٢.

٤٣-كلمتها بمناسبة انعقاد مؤتمر إتحاد محاكم التمييز في الدول الناطقة بالفرنسية (AUJUCAF) في معهد الدروس القضائية-الأشرفية بتاريخ ٢٠١١/٣/٣١.

٤٤-كلمتها في افتتاح مؤتمر الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون بعنوان "إدارة صحيحة، قرارات إدارية صحيحة" بتاريخ ٢٠١١/٤/١ في بيت المحامي.

٤٥- كلمتها خلال ندوةٍ حولّ الاتجاهات الحديثة لقانون العمل بتاريخ ٢٠١١/٤/٧ في جامعة القديس يوسف.

٤٦- كلمتها خلال افتتاح مؤتمر التحكيم التجاري الدولي في فندق "Four Seasons" تاريخ ٢٠١١/٤/١٦

٤٧- كلمتها بتاريخ ٢٠١١/٤/١٨ في المركز المدني للمبادرة الوطنيّة بعنوان "تكوين السلطة الإجرائيّة بين أحكام الدستور ووقائع السياسة" في فندق البريستول.

٤٨- كلمتها بتاريخ ٢٠١١/٥/٤ في ندوة كتاب المحامي إبراهيم طرابلسي بعنوان "أنظمة الأحوال الشخصيّة في لبنان بين الأصالة والتحديث".

٤٩- كلمتها خلال زيارة نقيب المحامين في باريس جان كستلان لنقابة المحامين في بيروت بين ١١ و ١٥ أيار ٢٠١١ بمناسبة توقيع اتفاقية التعاون بين النقابتين تاريخ ٢٠١١/٥/١٢

٥٠- كلمتها في تقديم النقيب جان كاستلان لإلقاء محاضرتة في ٢٠١١/٥/١٢.

٥١- كلمتها خلال حفل العشاء الذي أقيم على شرف النقيب كاستلان في ٢٠١١/٥/١٢ في فندق البريستول.

٥٢- كلمتها خلال زيارة فخامة رئيس الجمهورية مع النقيب كاستلان في ٢٠١١/٥/١٣

٥٣- المؤتمر الصحافي خلال زيارتها وأعضاء مجلس النقابة قصر العدل في بعيدا تاريخ ٢٠١١/٥/٢٧.

٥٤- كلمتها خلال مؤتمر النقابة الدولية للمحامين (IBA) في فندق لو غري تاريخ ٢٠١١/٥/٣٠.

٥٥- كلمتها في مناسبة يوم الأرض بناءً لدعوةٍ من لجنة المبادرة الوطنية لكسر الحصار عن غزة: "ستون دقيقة هزت العالم".

٥٦-كلمتها عبر إذاعة صوت لبنان عن واقع السجون- تقرير مفصل . ونشاطات لجنة السجون في النقابة،

٥٧-كلمتها في حفل توقيع اتفاقية تعاون بين نقابة المحامين وجامعة لندن- كوين ماري كولدج والجامعة الأميركية للتكنولوجيا AUT " حول برنامج محاضرات متخصصة في القانون الدولي L.L.M بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٣ في بيت المحامي.

٥٨-كلمتها خلال توقيع بروتوكول للتعاون بين نقابة المحامين ودار الكتاب الإلكتروني بتاريخ ٢٠١١/٧/٤ في بيت المحامي.

٥٩-كلمتها بمناسبة توقيع بروتوكول تعاون بين النقابة وشركة الديمة كونسلتينغ تاري ٢٠١١/٧/٦.

٦٠-كلمتها في ٢٠١١/٧/٧ في إفتتاح أعمال الدورة الأولى للمكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب في نقابة المحامين في طرابلس بعنوان " نعموا بالرهاسات والعبادات " .

٦١-كلمتها خلال ندوة حول كتاب الأستاذ وسيم أبو ناضر " مسؤولية المصارف عن القروض الممنوحة" بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٠ في بيت المحامي.

٦٢-كلمتها بمناسبة زيارتها وأعضاء مجلس النقابة قصر العدل في النبطية تاريخ ٢٠١١/٧/١٢.

٦٣-كلمتها خلال زيارتها مع مجلس النقابة وزير العدل النقيب شكيب قرطباوي بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٥.

٦٤-كلمتها في اللقاء العائلي مع المحامين المتقاعدين وأسرههم في بيت المحامي- بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٧.

٦٥-كلمتها بتاريخ ٢٠١١/٨/٥ لإذاعة صوت لبنان وموضوعها "تعليقاً على قانون إلغاء ما يسمى بجرائم الشرف".

٦٦-كلمتها في إفطار هيئة الإسعاف الشعبي- أوتيل فينيسيا تاريخ ٢٠١١/٨/٥ بعنوان "يجود الكلام".

٦٧-كلمتها في إفطار مكتب النقابات والمهن الحرة في حركة أمل -دائرة المحامين برعاية دولة الرئيس نبيه بري بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٥ في منتجج الجية مارينا-الجييه.

٦٨-كلمتها خلال إفطار الأستاذ سعيد علامه مؤسسه علامه الخيرية الإجتماعية فندق روتانا- الحازمية- بتاريخ ٢٨/٨/٢٠١١.

٦٩-كلمتها في ٦/٩/٢٠١١ في افتتاح محترف العمل الذي نظّمته المحكمة الخاصة بلبنان في بيت المحامي والذي تناول حقوق الدفاع والضحايا.

٧٠-كلمتها حول كتاب المحامي نعمه سلوان بعنوان " قرينة البراءة بين القانون والواقع " بتاريخ ٦/٩/٢٠١١ في بيت المحامي.

٧١- كلمتها بمناسبة استضافة نقابتي المحامين في بيروت والشمال أعمال الطاولة المستديرة حول حق الدفاع وحقوق الضحايا- خلال المرحلة الأولى- المنظمة من قبل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بتاريخ ٦/٩/٢٠١١.

٧٢-كلمتها إلى مجلة المسيرة العدد /١٣٤٠/ بعنوان " لبنان المرتجى " بتاريخ ١٩/٩/٢٠١١.

٧٣-كلمتها في ندوة كتاب الأستاذ نبيل طوبيا بعنوان " حصانة المحامي في الاجتهاد اللبناني " في ٢٢/٩/٢٠١١ في بيت المحامي.

٧٤-كلمتها خلال الدعوة التي أقامتها الأستاذة آمال الريس على شرف نقية المحامين في منزلها في عاليه للقاء المحامين بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١١.

٧٥-كلمتها في حفل " إطلاق البوابة الإلكترونية القانونية " بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١١ في قاعة الاحتفالات في بيت المحامي.

٧٦-كلمتها في افتتاح مؤتمر "التشريعات البيئية وتطبيقها" بتاريخ ٢٩/٩/٢٠١١ في بيت المحامي.

٧٧-كلمتها في حفل قسم اليمين لدورة العام ٢٠١١ أمام هيئة محكمة الاستئناف المدنية برئاسة القاضي جان فهد في قاعة محكمة التمييز بتاريخ ٣/١٠/٢٠١١.

٧٨-كلمتها بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١١ في حفل إطلاق "يوم المحامي" بعنوان "نقابة المحامين تجدد العهد والوعد" عرضت فيها التشريعات الدولية القديمة والحديثة والمؤلفات الحقوقية وتأثير المحاماة في القضاء اللبناني. كما تطرقت الى المحامين الذين احتلوا ناصية المسؤوليات الوطنية والسياسية وأشادت بهم.

٧٩-كلمتها في حفل افتتاح دورة معهد المحاماة الثانية لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٢ في نقابة المحامين.

٨٠-كلمتها في حفل الإطلاق الإلكتروني لجدول الجلسات اليومية لدى محاكم بيروت بعنوان "رول الجلسات بين الأمس واليوم e-Roll" بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٦ في قاعة المحامين في مركز النقابة في قصر العدل.

٨١-كلمتها بمناسبة إحياء اليوبيل الذهبي للمحامين " نقابة المحامين في بيروت تكرم كبارها" بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١ في بيت المحامي.

٨٢-كلمتها في حفل توقيع مذكرة تعاون بين الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ونقابة المحامين في بيروت بتاريخ ٢٠١١/١١/٢ في بيت المحامي.

٨٣-كلمتها خلال توقيع مذكرة تفاهم بين نقابة المحامين والقنصلية الفرنسية بتاريخ ٢٠١١/١١/٣ في بيت المحامي.

٨٤-كلمتها بعنوان " كلُّ الجنوب كربلاء!" بمناسبة ندشين غرفة للنقابة في سرايا بنت جبيل السبت ٢٠١١/١١/٥ أشادت فيها بأبناء الجنوب قضاةً ومجتهدين وفقهاء وشعراء وعلماء وأدباء وخطباء وسياسيين ومحامين ومحاربين مقاومين .

٨٥-كلمتها في الدورة الأولى لانتخابات نقابة المحامين في ٢٠١١, /١١/٦

٨٦-كلمتها في حفل توزيع إفادات معهد المحاماة للمحامين المتدرجين الذين أنهوا دورات ورش عمل معهد المحاماة خلال سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/١١/٩ في بيت المحامي.

٨٧-كلمتها خلال حفل توقيع كتاب نينا جديجان بعنوان " مدرسة بيروت للحقوق " الذي تمّ برعايتها في ٢٠١١/١١/٩ في بيت المحامي.

٨٨-كلمتها خلال زيارتها للهرمل وافتتاح وتدشين غرفة للنقابة في رأس بعلبك بتاريخ ٢٠١١, /١١/١٢

٨٩-كلمتها في ندوة حول إطلاق كتابي النقيب عصام خوري " هامات وهالات" و " في هوى لبنان" بتاريخ ٢٠١١/١١/١٤ في بيت المحامي.

الثالث والثلاثون . في المشاركة في المؤتمرات العربية:

في مجال تفعيل العلاقات العربية، حرصت النقابية ومجلس النقابة على تفعيل العمل العربي المشترك وتعزيز الدور اللبناني والعربي والعلاقات مع الأشقاء المحامين العرب وتمتين الأواصر الأخوية الحقة فيما بينهم إلتزاماً منها نهج التضامن العربي لا سيما في إطار نقابات المحامين العرب . كما حرصت النقابية ومجلس النقابة على المشاركة الدائمة في مختلف المؤتمرات المحليّة والعربيّة ولا سيما إتحاد المحامين العرب وهذا الذي جرى في المؤتمر الذي انعقد في دمشق يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول ٢٠٠٩ . كما انعقدت الدورة الأولى لأعمال المكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب للعام ٢٠١٠ في بيروت يومي ١٣ و ١٤ تموز برعاية رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة وقد استضافت نقابة المحامين أعمال الدورة وتمّ التمديد للأستاذ عمر الزين أميناً عاماً مساعداً لمدة أربع سنوات كما انتُخب نقيب طرابلس السابق الأستاذ عبد الرزاق دبلير أميناً عاماً مساعداً لمدة أربع سنوات اعتباراً من ٢٠١٠/٨/١٤ . وقد تلقّت النقابية كتاب شكر من الأمين العام لإتحاد المحامين العرب مظهرًا فيه النجاح الباهر الذي حقّقه هذا المؤتمر بهمة النقابية وسهرها في بيروت. كما أنّ التوصيات التي صدرت عن المكتب الدائم في دورته الأولى تشهدُ للتاريخ أنّ بيروت ستبقى معلّمة المحاماة في عهد النقابية مما نفخرُ به نبلاً للمحاماة وشرفها. وقد ظهر التقرير الكامل لهذا المؤتمر في العدد الثالث من مجلة العدل للعام ٢٠١٠.

إيماناً من نقابة المحامين في بيروت بدور اتحاد المحامين العرب مهنيًا ونقائياً ووطنياً وعربياً وفقاً للمبادئ المنصوص عنها في نظامه الأساسي،

وإيماناً منها بتداول السلطة التنفيذية في الإتحاد بين جميع المحامين العرب وبالتالي بين نقابات جميع الدول التي ينتمي إليها الأعضاء الصليون والمنضمون،

وبما أن نقابتنا هي من النقابات المؤسسة للإتحاد عام ١٩٤٤، وبما أن الزميل الأستاذ عمر زين هو من المحامين المنتسبين الى نقابة المحامي في بيروت وكان لأدائه النقابي ونشاطاته على صعيد الإتحاد الأثر الطيب والفاعل لبنانياً وعربياً مما دفعه لتقديم ترشيحه لمنصب الأمين العام، وقد اصدر مجلس نقابة المحامين في بيروت في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٦/١٧ قراراً بدعم ترشيح وتأييد انتخاب المحامي

الأستاذ عمر زين لمنصب الأمين العام، ودعا السادة النقباء وممثلي النقابات والأعضاء المنضمين التجاوب مع هذا الموقف الذي يستحقه الزميل الأستاذ عمر زين، وتوحيد الجهود لإفساح المجال لهذا الزميل اللبناني الناشط والحائز على تقدير وثقة الجميع بأن يحمل راية الحق والعدالة لتحقيق أمل النهوض المنشود.

ونظراً للاتصالات التي قامت بها نقابة المحامين في بيروت ولدور النقابة الرائد وطنياً وعربياً،

ونظراً لإدارة وحكمة ودراية نقيب المحامين في طرابلس النقيب الأستاذ بسام الداية. ونظراً للجهود المبذولة من الزميل الأستاذ عمر زين،

ونظراً للدعم والتأييد الذي لاقاه ترشيحه من السادة جميع النقباء السابقين في بيروت وطرابلس،

وفي انتخابات اليوم الأول للمكتب الدائم في ٧/٧/٢٠١١ فاز الأستاذ عمر زين بمنصب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب بالإجماع وهو أول لبناني يولى سدة الأمانة العامة والتي ترتب عضوية لبنان فيه مسؤولية كبيرة في الدفاع عن حقوقنا الوطنية، والقضايا العربية وقضايا العدل والسلام في العالم وحقوق الشعوب البائسة، وفي مقدمها قضية فلسطين وحقوق شعبها الوطنية المشروعة في مواجهة اسرائيل وممارساتها العدوانية، واستمرارها في احتلال الأراضي العربية المغتصبة، وانتهاكها القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. كما تجدد النقابة التزامها التضامن العربي في الدفاع عن هذه الحقوق الوطنية والإنسانية ومشاركة فاعلة في بذل الجهود من أجل إحقاقها.

وفي إفتتاح المكتب الدائم في دورته الأولى للعام ٢٠١١ في طرابلس . لبنان، تحت شعار " الأمة العربية بين طموح التغيير ... ومخططات الطائفية والتقسيم والتدخل الأجنبي " ألفت النقيبة كلمة في الإفتتاح بعنوان " نعموا بالرئاسات والعبادات ". وفي ختام أعمال المكتب صدرت مقررات ومنها متعلق بلبنان، جاءت كالاتي:

١- يؤكد المكتب الدائم أن شعار هذه الدورة " الأمة العربية بين طموح التغيير ... ومخططات الطائفية والتقسيم والتدخل الأجنبي " يتوافق مع تاريخ لبنان الثابت والمستمر منبثاً للقومية العربية، وموثلاً للحرية والديمقراطية، نابذاً للعصبيية والإنغلاق في قلب الوطن، وملتقى الحضارات والأديان.

فلبنان وطن حدوده الحرية، باسمها يُقاوم، ولأجلها يبذل الدم، دماء شُهداءه في الجنوب وفي كل أرجاء الوطن، الدليل على تمسك اللبناني بكيانه الواحد وتحصنه ضدّ كل المؤامرات ومحاولات الفتن التي

تُهدّده فيبقى صامداً يُشارك المجتمع الذي بكل ما يمزقه وما يُهدده من مخططات الطائفية والتدخل الخارجي، مؤمناً أن الطريق الطويل والصعب تُحفظنا منكّلين على أصالتنا الإنسانية ومؤمناً أيضاً أن دور المحامين الطبيعي يجعل منهم رُوّاداً في إصلاح أوضاع الأمة العربية.

٢- بعد الترحيب بنيل الحكومة اللبنانية الثقة في المجلس النيابي، يؤكد المكتب الدائم على ضرورة تمسك اللبنانيين بوحدتهم الوطنية ويدعوهم الى إستمرار الحوار والمزيد من التلاقي لتعزيز ميثاقهم الوطني الذي يجمع مكونات الشعب اللبناني كافة، والمحافظة على وحدة لبنان وتعزيز المؤسسات الدستورية فيه عبر الممارسة الديمقراطية التوافقية وعلى أساس القواعد التي نصّ عليها اتفاق الطائف.

٣- يؤكد المكتب الدائم على أن العدوان الإسرائيلي الدائم على لبنان المتمثّل باستمرار إحتلال مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وبلدة العجر والإختراق اليومي للأجواء اللبنانية والمحاولات الدائمة لسرقة المياه اللبنانية وآبار الغاز والنفط والتتقيب في المياه اللبنانية الإقليمية، فضلاً عن التهديدات المتواصلة بالحرب على لبنان، تفرض جميعها على اللبنانيين المزيد من التمسك بوحدتهم الوطنية وسلمهم الأهلي والإلتفاف حول المؤسسات الوطنية ورفض مشاريع توطين الفلسطينيين في لبنان، وتعاون الشعب والجيش والمقاومة لمواجهة هذا التريص الصهيوني وحماية الأرض والأمن والتمسك باستكمال تحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة.

الخامس والثلاثون - في إستقبالات النقيبة ونشاطاتها:

١- إستقبالها بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١ كلا من المستشار القانوني ومسؤول البرامج الإقتصادية لدى وزارة الخارجية الأميركية.

٢- زيارتها ومجلس النقابة وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢ .

٣- زيارتها ومجلس النقابة مجلس القضاء الأعلى بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٣ حيث عرض المجتمعون العلاقات بين جسمي القضاء والمحاماة.

٤- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/١/١٦ نقباء المحامين في كل من سوريا وليبيا والأردن.

٥- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٦ السفيرة البريطانية في بيروت والتباحث في التعاون في المجالات العلمية والأكاديمية.

- ٦- زيارتها والمجلس نقابة محامي الشمال بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٨ حيث التقى المجلسان وتبادلا الكلمات بالمناسبة.
- ٧- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/٢/٣ وفداً من منظمة العمل الدولية (OIT).
- ٨- إستقبالها وزير الداخلية زياد بارود بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٢.
- ٩- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣ رئيس مكتب الدفاع التابع للمحكمة الدولية. وتناولت المداورات أصول الدفاع أمام المحكمة الدولية.
- ١٠- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٧ رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى.
- ١١- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/٤/٦ رئيس مجلس القضاء الأعلى في المكسيك على رأس وفد مكسيكي.
- ١٢- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٥ وفداً من جمعية الحوار الإيطالية التي تتولى الدفاع في قضية سماحة الإمام موسى الصدر حيث ألقى كلمة تليق بسماحته وبالمناسبة.
- ١٣- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٠ السفير الفرنسي دوني بيتون والتداول في التعاون بين فرنسا ونقابة المحامين.
- ١٤- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٤ وزيرة العدل الفرنسية ميشال أليوت ماري بحضور وزراء وسفراء ونقباء المحامين وقضاة.
- ١٥- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٦ وفد المنظمة الحقوقية الدولية (IDLO) والبحث في التعاون وتطوير مهارات المحامين اللبنانيين.
- ١٦- زيارتها ومجلس النقابة بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٤ مركز النقابة بزحلة حيث دشنت مكتبة النقابة وعقد المجلس جلسته. وفي زحلة رصعت كلمتها بالعودة الى ذكرى طفولتها التي وشحتها دلالةً وبهاءً، كما ذكرت أيضاً شعراء العرب الذين تغنوا بها وفي طليعتهم سعيد عقل، ودعت الى توحيد الكلمة في وطن واحد لبنان، كما تغنّت برسالة المحاماة ممارسةً حقوقية ومعرفةً شاملة

معاهدةً على متابعة تأدية من سبقها، ومبشرة المدينة بالخدمات الإلكترونية التي ستقوم فيها متصلةً بمركز النقابة في بيروت.

١٧- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢١ السفارة البريطانية في لبنان فرانس غي، والتداول في مراحل التعاون الأكاديمي بين السفارة والمؤسسة الحقوقية البريطانية ونقابة المحامين في بيروت.

١٨- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٧ رئيس وأعضاء هيئة التفتيش القضائي، رداً لزيارة المجلس لهذه الهيئة.

١٩- زيارتها ومجلس النقابة الجمعة ٢٠١٠/٦/١١ مركز النقابة في قصر العدل في صيدا مشيدةً بصيدا ماضياً وحاضراً، ومذكرةً بمصرع القضاة الأربعة الذين كانوا أعلام قانون وقضاء، ومعاهدةً صيدا على البقاء في حراب القانون والمحاماة إقداماً وخدمةً ووفاءً في نصرة العدالة والمحاماة على الظلم والهوان والباطل.

٢٠- إستقبالها بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٤ قائد الدرك والتباحث في التعاون مع قوى الأمن في تحسين أوضاع السجون.

٢١- زيارتها ومجلس النقابة بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٢ مركز النقابة في بعلبك. كما أقلت كلمةً في مدينة الشمس والمروءات والمفاخر والشعر والفروسية والشرائع الحقوقية وعددت بعض المشاريع ومنها مشروع وصل بعض خدمات إدارة النقابة إلكترونياً بالمناطق وبمكاتب الزملاء التي تسعى الى تحقيقها. ثمّ تحدّثت عن المحاماة الرسالة ودعت الى الاتحاد في العمل لقطف ثمار النجاح والتفوق في بناء الوطن وترسيخ أركان القانون.

٢٢- إستقبالها رئيس مكتب الدفاع لدى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان القاضي فرنسوا رو بتاريخ ٢٠١٠/٩/١.

٢٣- إستقبالها وفداً من نقابة محامي مكودونيا بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٧.

٢٤- زيارتها لسيادة المطران بشاره الراعي في مكتبه في مقر المحكمة المارونية في ذوق مصبح والتداول بشؤون عمل هذه المحكمة وعلاقتها بالمحامين.

٢٥- إستقبالها لسفيرة بريطانيا فرانسيس ماري غاي بتاريخ ٢٠١١/١/١٠ في مكتبها في قصر العدل.

- ٢٦- إستقبالها للقاضي آلان غرولي مسؤول مكتب المتضررين لدى المحكمة الخاصة بلبنان بتاريخ ٢٠١١/٢/١٠.
- ٢٧- إستقبالها وفد من جمعية المحامين الأميركيين دائرة القانون الدولي- برنامج التبادل الحقوقي الدولي- بتاريخ ٢٠١١/٣/١٠.
- ٢٨- إستقبالها بتاريخ ٢٠١١/٣/١١ وفد البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي والوكالة الدولية للتعاون القضائي.
- ٢٩- استقبالها نقيب محامي باريس الأستاذ جان كاستلان خلال زيارته إلى لبنان من ١١ إلى ١٥ آيار ٢٠١١ على رأس وفد نقابي رفيع.
- ٣٠- إستقبالها وفداً من مركز عمان لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٠١١/٥/١٩.
- ٣١- وفي زيارتها لقصر العدل في بعيدا في ٢٧/٥/٢٠١١ عادت الى هذه المدينة في ماضيها مركز حكام لبنان كما عدت مآثر قاضيين هما سليم باز وسليم المعوشي، الى جانب جبابرة صناديد لا يهودون في إحقاق حق وإزهاق باطل. كما أشارت الى تأخر إنعقاد جلسات المحاكمة بسبب عدم إكمال الهيئة الحاكمة، ونوهت بدائرة بعيدا في إتساعها الدائم وحاجتها لإنشاء دائرة مباشرين فيها تلبيةً لشكاوى عديدة، ثم ذكرت مشروع وصل بعض خدمات إدارة النقابة إلكترونياً بجميع المناطق اللبنانية وفي طليعتها بعيدا مشيدةً بالقضاة والرؤساء الحريصين على الكرامة ورسالة لبنان.
- ٣٢- إستقبالها وفد النقابة الدولية للمحامين (IBA) في دار النقابة بتاريخ ٢٠١١/٦/١.
- ٣٣- إستقبالها وفد " المركز اللبناني للقانون المقارن " بتاريخ ٢٠١١/٦/٩.
- ٣٤- إستقبالها وزير العدل النقيب الأستاذ شكيب قرطباوي بتاريخ ٢٠١١/٦/١٤.
- ٣٥- إستقبالها المحامي فرنسوا موريل من نقابة مرسيليا على رأس وفد من جمعية Finances & Conseil méditerranéen بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٠.
- ٣٦- إستقبالها قنصل فرنسا في لبنان السيد فرنسوا ريكيه حيث اتفقا على توقيع مذكرة تفاهم فيما بين النقابة والقنصلية في لبنان لتسهيل منح تأشيرات الدخول إلى فرنسا.
- ٣٧- إستقبالها لنقابة محامي باريس المنتخبة " كريستيان فيرال شول " بتاريخ ٢٠١١/٨/١.
- ٣٨- وبتاريخ ٢٠١١/٩/١٩ نشرت نقابة المحامين كلمتها في مجلة المسيرة بعنوان " لبنان المرتجى"، حددت فيها بأن لبنان وطن الإنسان وجنة الحريات، وعرضت بعض مناطقه التي لا تزال مغلقة مما يهدد موطن الأرز.

السادس والثلاثون - في محاضرات وندوات ومشاركات مهنية:

- ١- مشاركتها في احتفال بدء السنة القضائية وافتتاح محاضرات التدرج في نقابة المحامين في باريس بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٤.
- ٢- إلقاءها محاضرة بعنوان بيروت أم الشرائع في مجلس قضاء زحلة الثقافي بتاريخ ٢٠١٠/٤/١١.
- ٣- مشاركتها في الفترة الممتدة بين ٢٢ و ٢٦/٦/٢٠١٠ في المناسبة المثوية الثانية لإعادة تأسيس نقابة المحامين في باريس والتي تخللتها زيارة النقيبة وزيرة العدل الفرنسية السيدة ميشال أليوت ماري.
- ٤- رعايتها بتاريخ ٢٠١٠/٧/٧ مشروع قانون المعاملات الإلكترونية في بيت المحامي.
- ٥- عقدها، بتاريخ ٢٠١٠/٧/٧ مؤتمراً صحفياً بمناسبة التوقيع على بروتوكول ثانٍ للتعاون الفني بين شركة كليرتاغ إنترناسيونال ونقابة المحامين لتطوير موقع النقابة الإلكترونية والتدريب في المعلوماتية.
- ٦- إلقاءها محاضرة حول "حرية المعتقد والضمير" في المركز الكاثوليكي للإعلام بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤.
- ٧- وفي ٢٩/٩/٢٠١١ ألقى النقيبة محاضرة بعنوان "أنقذوا البيئة في لبنان وأنقذوا الإنسان في لبنان" تناولت فيها الجرائم البيئية المنتشرة في الدخان والغبار التي تهدد حياة الأمة وموجهة نداءً الى المسؤولين للعمل على إبادتها.

السابع والثلاثون - في المشاركة في المؤتمرات الدولية:

حرصت النقيبة ومجلس النقابة على المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية ومنها:

١- بتاريخ ٢١ و ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٠ المؤتمر الذي نظّمه الإتحاد الدولي للمحامين بالتنسيق مع المجلس الفرنسي للمحامين في بروكسيل ومجلس النقابات والجمعيات (CCBE) تحت عنوان: السرية المهنية للمحامين في اجتهاد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٢- كما شاركت النقابة بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠١٠ في المنتدى الذي نظّمته سفارة قبرص في بيروت حيث بحث المجتمعون قضايا قانونية وضرائبية ومصرفية وشركات الهولدنغ.

٣- كما شاركت النقابة بين ٣١ آذار والأول من نيسان في سلسلة المؤتمرات التي يعقدها الاتحاد الدولي للمحامين ومنها في دمشق بموضوع " كيفية حلّ النزاعات التجارية الدولية بشكلٍ فعال عن طريق الوساطة والتحكيم".

٤- كما شاركت النقابة بتاريخ ١٧ و ١٨ حزيران ٢٠١٠ في مؤتمر الاتحاد الدولي للمحامين في روما بالاشتراك مع المنتدى الإيطالي للتحكيم الدولي (ARBIT) و (ADR).

٥- كما شاركت في مؤتمر الاتحاد الدولي للمحامين المتوسطيين الثاني لحقوق الإنسان الذي انعقد في مدينة نيس الفرنسية بتاريخ ٢٤ و ٢٥ أيلول ٢٠١٠.

وقد شارك في المؤتمر ثلاثون محامياً من ثلاث عشرة دولة.

كما شاركت النقابة أيضاً بتاريخ ٧ و ٨ تشرين الأول ٢٠١٠ ، في إطار مؤتمرات إتحاد محامي البحر المتوسط، في المؤتمر الذي نُظّم في قبرص تحت شعار "التعاون في منطقة البحر المتوسط، آفاق جديدة للتنمية"، بمشاركة نقابات قبرص ومدريد وتونس وفلسطين وبيروت (بصفة مراقب) وطرابلس (لبنان) وتيرانا (ألبانيا) ونابولي (إيطاليا) والرباط (المغرب) وتمّ تناول المواضيع التالية:

١- البرامج المقترحة لتعزيز الاتحاد ومساكن الهجرة واليد العاملة والتشريعات المقترحة في هذا المجال.

٢- برنامج للإعداد والتدريب والتطوير المهني بغية تعزيز الإدماج ومواكبة الأنظمة الاقتصادية.

٣- مشروع حول التحكيم الدولي في حوض البحر الأبيض المتوسط وتسليط الضوء على الشركات العابرة للحدود والمنافسة الاقتصادية القائمة.

٤- إعداد قوانين وتشريعات موحدة من أجل الطاقة البديلة وإعداد نظام الطاقة الخضراء ودمج سوق الأورو لتوفير أمان دول حوض المتوسط.

٥- إنتساب نقابة المحامين في بيروت الى الاتحاد.

٦- توضيح موقف الاتحاد من إمكانية قبول عضوية نقابة المحامين في إسرائيل ودون في محضر الجلسات قراراً يقضي بعدم قبول العضوية إلا بعد توقيع السلام الشامل وحلّ المسألة الفلسطينية.

٧- شاركت النقيبة في المؤتمر السنوي الرابع والخمسين للاتحاد الدولي للمحامين (UIA) من ٢٩ تشرين الأول حتى ٣ تشرين الثاني من العام ٢٠١٠ في اسطنبول وبحث في المواضيع التالية:

- كيفية إعادة تنظيم الأسواق.

- قواعد آداب مهنة المحاماة في جميع بلدان العالم.

- حقوق الإنسان والمؤسسات الخاصة.

وقد عقد "مجلس دولي لنقابات المحامين" ضمّ عدداً كبيراً من نقباء محامي الدول المشاركة وقدمت النقيبة خلالها مداخلة عن مواكبة نقابة المحامين في بيروت للتحديث والتطور في مؤسساتها كافة.

وأكدت النقيبة دعوة النقابة للاتحاد الدولي للمحامين الى عقد مؤتمر عام في بيروت. وقد شارك المجتمعون في محاضرات وأعمال تمّ التطرق خلالها الى شتى المواضيع القانونية في ممارسة المحامي مهنته وقد حضر المؤتمر وفدٌ من ثمانية عشر محامياً.

وقد مثل المؤتمرات الدولية الأستاذ جورج نخله النقابة في المؤتمر الذي عُقد في أثينا في ١١ و ١٢ آذار والذي نظّمه الإتحاد الدولي للمحامين وكان موضوعه "UIA world forum Mediation centres" وقد شارك فيه ١٢٦ محام من دول مختلفة.

تطرق المؤتمر الى مواضيع عدّة حول الوساطة منها:

- الوساطة داخل الشركة.

- مهارات الوساطة.

- الوساطة والتدريب.

- الوساطة والإفلاس.

- تطوير الوساطة.

- كيفية خلق سوق للوساطة.

كما شاركت نقابة المحامين في بيروت في المؤتمر السنوي للإتحاد الدولي للمحامين Union Internationale des Avocats الذي عقد في مدينة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية من ٣١ تشرين الأول إلى ٤ تشرين الثاني ٢٠١١، وحضره محامون من مختلف أنحاء العالم.

وكان للمحامين اللبنانيين متابعة دؤوبة لأعمال المؤتمر ونشاطاته، ومساهمات ومدخلات في ورش العمل التي تناولت مواضيع مختلفة من ضمنها حقوق الانسان، الوساطة وحلّ النزاعات، قانون العمل، قانون الإتحاد الأوروبي، القانون الجنائي الدولي وغيرها.

الثامن والثلاثون - في نشاط اللجان النقابية:

ألقت النقيبة فور توليها مهامها، ووفقاً للمادة ٦٠ من قانون تنظيم مهنة المحاماة ثلاثاً وعشرين لجنةً نقابية لمؤازرة النقيبة ومجلس النقابة في دراسة المواضيع الوطنية والمهنية والعلمية والقانونية والثقافية التي تهتمّ النقابة وتؤمن مصلحة المحامين، وهي التالية:

١- لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان برئاسة الدكتور عبد السلام شعيب .

٢- لجنة المعونة القضائية.

٣- لجنة آداب المهنة. وقد أصدرت النقيبة بتاريخ ٢٠١١/١/١٢ قرار تعيين اللجنة للعام ٢٠١١ برئاسة النقيب الأستاذ ريمون عيد.

٤- لجنة ترقية الجدول.

٥- اللجنة العلمية المشرفة على مجلة العدل. وبتاريخ ٢٠١١/١/٥ أصدرت النقيبة قرار تعيين اللجنة للعام ٢٠١١ برئاسة الأستاذ إميل بجاني.

٦- اللجنة التشريعية.

٧- لجنة متابعة الشؤون القانونية المتعلقة بانضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي.

٨- لجنة المعلوماتية القانونية.

٩- لجنة السجون.

١٠- لجنة مقاومة التوطين والتطبيع.

١١- لجنة البيئة.

١٢- لجنة المرأة.

١٣- لجنة الملكية الفكرية والأدبية.

١٤- لجنة الأسرى.

١٥- لجنة النشاطات الرياضية.

١٦- لجنة العلاقات العامة وتنظيم الاحتفالات.

١٧- لجنة تنظيم وتطوير علاقة المحامي بالادارات العامة.

١٨- لجنة الثقافة والتراث.

١٩- لجنة دراسة اتفاقية الأتعاب.

٢٠- لجنة متابعة الأداء القضائي.

٢١- لجنة شؤون المتدرّجين.

٢٢- لجنة الضمان الصحي.

وقد أطلقت النقيية أعمال هذه اللجان تباعاً عبر اجتماعاتٍ حضرتها شخصياً، زوّدت أعضاء اللجان خلالها بالتوجيهات في العمل لأن تُوَدِّي الدور المتوخّى منها بجديّة وإخلاص وقد نشرت في أعداد مجلة العدل للعامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ تقارير مفصّلة عن أعمال بعض اللجان.

والجدير ذكره أنّ النقيية استحدثت لجان جديدة، هي لجنة الثقافة والتراث ولجنة شؤون المتدرّجين ولجنة العمل التحكيميّ ولجنة تفعيل التحكيم ولجنة الكشف على مكاتب المحاماة التي عينتها النقيية بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ للعام ٢٠١١ ولجنة المحاكمات السورية التي عينتها بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨ للعام ٢٠١١ ولجنة متابعة مشروع تأهيل وتوسيع مركز النقابة في جديدة المتن.

خاتمة:

أيها الزملاء والزميلات،

هذا هو حصادي. جُلّه لا كُلّه.

هذا هو جهادي. معظمه لا أجمعه.

لم تُفْعِدني صعوبة.

لم تنل من عزيمتي مشقّة.

الشدائد ضاعفت عندي الثبات فلم أتردّد.

ولم يسيطر عليّ وهم، ولم يساورني خوف.

ألفتُ التعب اعتباراً منّي أن نيلَ المطالب لا يكون بالتمني.

في رأسي إعصارٌ دائمٌ الهبوب، وحاملٌ طموحات لجعل نقابتنا مثلاً أعلى يحتذيه الآخرون.

مكتبي مَحَلَّةٌ تَحُولُ قفيراً طنينه لا ينقطع، والجنى يتواصل، والعسلُ يُصَفَّى في الجرار.

أيها الزملاء والزميلات.

همومٌ عصرنة النقابة وعملقتها، واستكمال مأسستها إستحوذت على تفكيري، وضبطت سلوكي، وجعلتني أكنفُ العمل، وأضعُطُ الزمن، وأضاعُفُ الغلال.

منزلي لم يبقَ مكاناً أخلد فيه للراحة والهدوء:

المراجعات تلاحقني إليه، وفي زواياه تستعدُّ الملفات لدراسةٍ ومعالجةٍ دونما إبطاء.

سيّرتي باتت جزءاً منّي. صارت أحد أطرافي، تحملني الى ميادين العمل في العاصمة، وحيثما تدعو

الحاجة، الى مركز النقابة ولقاء الزملاء في مختلف المناطق، وفي شتى الحالات والظروف.

ولست أفشي سراً إن قلتُ إن غاية سعادتي كانت أن أسعد الزملاء والزميلات، وأن أسعد نفسي

بلقائهم، والاستماع إليهم، وتلبية مطالبهم، ومحادثتهم حديثاً الأخوة والصدقة والمحبة.

زملائي وزميلاتي الأحبة،

في هذه اللحظة التي تنتهي فيها ولايتي كنيية المحامين، أصارحكم بأنني بتُ أعتبرُ أن ما يشدني

إليكم هو أكثرُ من زمالةٍ ورفقةٍ. فتقاليدُ مهنتنا، ورايةُ نقابتنا، والمعاناةُ التي جمعتنا كما المآسي والمآتم

والأفراح والأعراس والأيام المشهودة، والجهد المشترك، والطموحات الواحدة قد وحدتنا معاً، وجبلتنا معاً،

وصيرتنا في منزلة الشخص الواحد جسداً وروحاً وفكراً وقلباً وتطلّعات.

زملائي وزميلاتي،

لكم قلبي الذي تسكنون.

نقابتي،

لك العمر، وكلُّ النذور، وكلِّي.

اللهمَّ إشهدْ بأنني أقمْتُ الميزان، وستثمرُ الوزنات الخمس فجعلتها عشرات، وبأنني ما توخَّيت إلاَّ مصلحةَ
المحامين غايةً، وبأنني ما سعيْتُ إلاَّ إلى مجدِّ لبنان هدفًا.

عشتم!

عاشت نقابة المحامين في بيروت!

عاش لبنان!

بيروت في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١١

أمل فايز حداد

نقابة المحامين في بيروت